جامعــة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

الرقم التسلسلي:...../ك.ع إ ج.إن/ق ع إن/2024

انتفاضة سكان جبال البابور زواغة وفرجيوة 1864 أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعـداد الطالبين:

- السبتي بن عطية
- سليم عثمـــــاني

إشـراف الأستاذ:

- د/ صالح حيمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفـة
خليفي رفيق	أستاذ مساعد – أ–	رئيسا
صالح حيمر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عيسى ليتيم	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024



الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل المتواضع وإتمامه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد نهدي ثمرة جهدنا إلى:

من كانوا سببا في وجودنا بعد الله عزوجل، إلى أمي رحمها الله وإلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى جدي طيب الله ثراه وإلى جدتي أدام الله عليها الصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية السند والكتف الذي لا يميل مهما مالت الأيام.

إلى الذين هم نعمة الله ولا يعرف قيمتهم إلا من تمتع بهم أبنائي: لقمان – أيهم – أيا صوفيا وإخواني: عامر- فيصل- عماد- هشام- يوسف

وأخواتي الأعزاء: نافجة – فطيمة – توحة - زنوبة.

إلى أساتذتنا الأفاضل جميعهم دون استثناء ونخص منهم الأستاذ المشرف "**حيمر صالح**" والأستاذة "**عنصر مفيدة**". الذين قدموا لنا من علمهم ووقتهم وجهدهم،

إلى من علمونا كيف نبحث، وكيف نحلل، وكيف نقدم وكيف نكون أداة لنقل المعرفة.

وأخيرا إلى كل من دعمنا وساندنا بتشجيع أو نصيحة أو دعوة صادقة بظهر الغيب فجزاكم الله خير الجزاء

السبتي بن عطية

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي وعمل السنين وكل حبي وودي وعرق الجبين

إلى من بمسيرته اهتدي، وإلى حضنه أرتمي، وإلى من كان سندي وبين ذراعيه احتمي

إلي الغالي الذي سهر الليالي ليرتاح بالي

إلى أبي الغالي أطال الله عمره

إلى قرة عيني ومذهبة حزني نور دربي وهدية ربي

إلى أمي الحبيبة

إلى روح أخي الغالية "محمد" رحمة الله عليه.

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وأبنائي وكل من كان معي في طريق النجاح والخير

سليم عثماني

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "**حيمر صالح**" الذي كان له الدور الكبير في توجيهنا ودعمنا طوال مراحل إعداد هذه المذكرة فبخبرته وعطائه العلمي كانت عونا لنا في تحقيق هذا الإنجاز.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الكرام الذي سيتفضلون بالإشراف علينا ونعبر لهم عن امتناننا لوقتهم وجهودهم القيمة التي ستسهم بلا شك في إثراء هذا العمل ورفع مستواه العلمي.

لكم جميعا منا أسمى آيات الاحترام والامتنان سائلين الله أن يكلل جهودكم بالتوفيق والنجاح الدائم.

مـــقـــدمة

المقدمة:

شهدت منطقة جبال البابور التي تضم سكان زواغة وفرجيوة في الجزائر واحدة من أبرز الانتفاضات الشعبية في سياق مقاومة الاستعمار الفرنسي، حيث شكلت هذه الانتفاضة نموذجًا مميزًا للصمود والتحدي في مواجهة سياسات الاستعمار القمعية. جاءت هذه الانتفاضة نتيجة لتراكم طويل من المظالم التي عانى منها سكان المنطقة، سواء من خلال مصادرة الأراضي، أو فرض الضرائب الباهظة، أو عمليات القمع العسكري التي استهدفت كسر إرادة السكان. لقد لعبت الطبيعة الجغرافية الصعبة لجبال البابور دورًا استراتيجيًا في دعم حركة المقاومة، حيث استغل السكان التضاريس الوعرة كملاذ آمن وقاعدة لشن الهجمات ضد القوات الفرنسية. وبرزت شخصيات محلية قادت هذه الانتفاضة بشجاعة، معبرة عن وعي جماعي بأهمية النضال من أجل الحرية والكرامة. ومن هذا المنطلق، تعد دراسة انتفاضة سكان جبال البابور، مع التركيز على زواغة وفرجيوة كنموذج، فرصة لفهم ديناميكيات المقاومة الشعبية، وتحليل أسبابها ونتائجها، وتسليط الضوء على الدور الذي لعبه السكان المحليون في مقاومة الاحتلال ضمن السياق العام للحركة الوطنية الجزائرية.

إثر احتلال الجزائر عام 1830 اعترضت سبل المحتل الفرنسي صعوبات لا حصر لها من أبرزها المقاومة الشعبية وجهل الفرنسيين بخصوصيات المجتمع الجزائري ووضعية البلاد الجغرافية ونحو ذلك من الصعوبات والمشاكل.

ومن هذا المنطلق بدأ التفكير في الطرق والبرامج والأساليب المثلى التي تعبد الطريق امام الاحتلال الفرنسي وتحقيق الحكم الفرنسي المتمثل في إحكام السيطرة على الجزائر بأقل الوسائل والإمكانيات الممكنة وفي ضوء هذه الغايات الاستعمارية سعت السلطات الفرنسية إلى توطيد علاقاتها مع أعيان ونخب المجتمع الجزائري الديني والدنيوي لعلهم يساعدوها على ذلك.

وكانت منطقة جبال البابور من أهم المناطق التي ضيقها الفرنسيون لهذا الأسلوب خاصة أنها تميزت بوجود عائلات كبرى فاعلة تحكمت إلى حد بعيد في نوجيه سكان الأرياف ولعبت دورا سياسيا وعسكريا متميزا في التاريخ الحديث لهذه المنطقة وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع انتفاضة سكان البابور (فرجيوة وزاوغة أنموذجا) محاولين معرفة أسباب الانتفاضة والتطورات التي عرفتها.

– أهمية الموضوع:

1. تعكس الدراسة أهمية هذه المناطق كمعاقل للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي.
2. يساعد في الحفاظ على الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري وفهم تضحيات الأجيال السابقة.
3. إبراز تكامل النضال الوطني.
4. تسلط الأضواء على أسباب الانتفاضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
5. تبين رد فعل المحتل الفرنسي والآليات والأساليب التي انتهجها بهدف قمع الانتفاضة وإعادة السيطرة على المنطقة وإخضاع سكانها.
6. فهم تلك الحقبة يعزز الارتباط بالقيم الوطنية وروح التضحية لدى الأجيال الجديدة لتعزيز الهوية الوطنية.
7. تفتح المجال لدراسة أوسع عن تأثير البيئة الجغرافية والثقافية على حركات التحرر.

– أسباب اختيار الموضوع:

هنا أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1. فالأسباب الذاتية:

- الرغبة في فهم أعمق لمراحل النضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.
- شعور بالفخر بالهوية الوطنية والسعي لتكريم تضحيات الأجداد.
- الرغبة في تقديم دراسة مميزة وفريدة تضيف قيمة للأبحاث الوطنية.
- شعور بأهمية نقل هذا الإرث للأجيال القادمة وتوثيقه بشكل علمي ودقيق.

2. الأسباب الموضوعية:

- الانتفاضة تمثل نموذجًا للمقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، مما يجعل دراستها جزءًا أساسيًا من توثيق الكفاح الوطني.
- قلة الأبحاث العلمية التي تتناول بالتفصيل دور جبال البابور وزواغة وفرجيوة في الثورة الجزائرية.
- تسليط الضوء على التضحيات الجماعية لهذه المناطق يعزز الانتماء الوطني.
- دراسة كيفية تأثير الظروف المعيشية للسكان على استعدادهم للمشاركة في المقاومة.

- إشكالية البحث:

تمكنت الإدارة الاستعمارية من نسج علاقات تحالف مع العائلات الكبرى في منطقة البابور من أجل إحكام السيطرة عليها وقد طرحت العديد من التساؤلات حول رد فعل سكان المنطقة على الاستعمار الفرنسي وفي هذا المنظور تندرج إشكالية هذه الدراسة:

- **ما هي الأسباب الحقيقية لهاته الانتفاضة وما أثرها على المقاومة الشعبية؟**

هذه الإشكالية تتفرع عنها التساؤلات الآتية:

- كيف كانت أوضاع المنطقة في ظل الاحتلال الفرنسي؟
- ماهي الأسباب التي دفعت سكان المنطقة للوقوف في وجه المستعمر الفرنسي؟
- كيف بدأت الانتفاضة وماهي أبرز الأحداث التي عرفتها ؟
- ما هي نتائج الانتفاضة على الجانبين الجزائري والفرنسي؟

- حدود الدراسة:

قمنا بدراسة الموضوع من خلال الإجابة بالأوضاع العامة لمنطقة البابور قبل الانتفاضة وركزنا على أسباب الانتفاضة وكذا أبرز الأحداث التي شهدتها بالإضافة إلى وصولنا إلى جملة من النتائج على الجانبين الجزائري والفرنسي.

- منهجية البحث:

في دراسة موضوع "انتفاضة سكان جبال البابور، زواغة وفرجيوة"، يتم الاعتماد على عدة مناهج لتحقيق فهم شامل ودقيق. المنهج التاريخي يُستخدم لتتبع الأحداث والوقائع زمنياً، بينما يُساعد المنهج الوصفي في تقديم صورة واضحة عن البيئة الجغرافية والاجتماعية للمنطقة. يُضاف إلى ذلك المنهج التحليلي لفهم الأسباب والنتائج، والمنهج المقارن لتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع انتفاضات أخرى. كما يُعتمد على المنهج الوثائقي لجمع وتحليل المصادر الأرشيفية، ويمكن استخدام المنهج الميداني عبر مقابلات وزيارات إذا كان ذلك متاحًا. هذا التكامل بين المناهج يضمن تقديم دراسة دقيقة وشاملة.

- **عرض ونقد أهم المصادر والمراجع:**

بهدف الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه فقد حاولنا قدر الإمكان أن تكون مصادره ومراجعه متنوعة أبرزها:

1- الوثائق الأرشيفية:

تتمثل في المراسلات والتقارير والأوامر وغيرها من الوثائق التي كتبها القادة الفرنسيون حول منطقة البابور ونذكر منها على سبيل المثال:

- عبد الحميد، زوزو. "تأثير المقاومة المحلية على الوجود الفرنسي في شمال الجزائر". مركز الدراسات التاريخية. 2021

2- المصادر والمراجع:

- أحمد، بن جابو. تاريخ المقاومة الشعبية في الجزائر. الجزائر: دار الحكمة، 2001.

- العربي، منور. "دور القبائل في مقاومة الاحتلال الفرنسي بجبال البابور". المجلة الجزائرية للتاريخ والآثار، 2019.

- Ageron (Charles-Robert) : Le premier vote de L'Algérie Musulmane », in Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb, société historique Algérienne, n° 8, Année 1970.

- **خطة البحث:**

تناولنا في مذكرتنا مقدمة، وثلاث فصول وخاتمة، تناولنا في الفصل الأول الفصل الأول: أوضاع منطقة جبال البابور قبل انتفاضة 18 مارس 1864 وتفرعت عنه ثلاثة مباحث كان أولها لمحة تاريخية وجغرافية لمنطقة جبال البابور والثاني احتلال منطقة جبال البابور والمبحث الثالث دور العائلات الكبرى في التمكين من الإدارة الاستعمارية. وتناولنا في الفصل الثاني: انتفاضة سكان جبال البابور وركزنا على منطقتي زواغة وفرجيوة كأنموذج للدراسة حيث تناولنا في المبحث الأول الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أدت إلى أسباب انتفاضة سكان المنطقة في وجه المستعمر، والمبحث الثاني سير الانتفاضة أما المبحث الثالث ردود الفعل الفرنسي تجاه انتفاضة سكان جبال البابور.

وفي الفصل الثالث فقد تحدثنا عن نتائج وانعكاسات انتفاضة سكان البابور ففي المبحث الأول تناولنا نتائج انتفاضة سكان جبال البابور 1864 وفي المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى انعكاسات انتفاضة سكان جبال البابور 1864م. وختمنا موضوعنا بجملة من النقاط الاستنتاجية والتي سنتحدث عنها في خاتمة الموضوع.

صعوبة البحث

وإن كان لا بد من الحديث عن صعوبات البحث، فلعل أكبر صعوبة واجهتنا في إعداد هذه المذكرة هي قلة المادة العلمية التي تتناول مجريات انتفاضة زواغة وفرجيوة وخاصة فيما يتعلق بالمصادر العربية بالإضافة إلى ضيق الوقت، خاصة وأننا نجمع بين العمل والدراسة.

الفصل الأول:

أوضاع منطقة جبال البابور

قبل انتفاضة 18 مارس 1864

المبحث الأول: لمحة تاريخية وجغرافية لمنطقة جبال البابور

المبحث الثاني: احتلال منطقة جبال البابور

المبحث الثالث: دور العائلات الكبرى في التمكين من الإدارة الاستعمارية

تمهيد :

تعد منطقة جبال البابور إحدى المناطق ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية. تمتاز بطبيعتها الوعرة وتضاريسها الجبلية التي جعلت منها مركزًا مهمًا للمقاومة الشعبية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية وجغرافية لمنطقة جبال البابور

تقع جبال البابور في شمال الجزائر وتمتد بين ولايات سطيف، جيجل، وبجاية، مما أكسبها موقعًا استراتيجيًا لمرور القوافل التجارية وضمان الاتصال بين الساحل والداخل.

تاريخيًا، كانت المنطقة مأهولة منذ العصور القديمة، حيث سكنتها قبائل أمازيغية عرفت بالاستقلالية والاعتزاز بهويتها. ومع دخول الاحتلال الفرنسي في عام 1830، بدأت جبال البابور تشهد تحولات كبيرة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية نتيجة السياسات الاستعمارية التي هدفت إلى السيطرة على موارد المنطقة وإضعاف مقاومتها. **(بن جابوا، 2001 الصفحة 23)**

تمثلت إحدى استراتيجيات الاحتلال الفرنسي في فرض الضرائب الباهظة ومصادرة الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين.

إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة الاستعمارية بتهميش السكان الأصليين، مما دفع القبائل للبحث عن سبل للمقاومة، بما في ذلك التنظيم الداخلي واستخدام التضاريس الوعرة لصالحهم.

تعتبر سلسلة جبال البابور منطقة جبلية رطبة وغابية من الدرجة الأولى ذات غطاء نباتي كثيف مما جعلها وجهة سياحية بامتياز وقبلة للسواح من مختلف أرجاء الوطن، فحمل مرسوم تنفيذي جديد صدر بتاريخ 29 أفريل 2019 تحت رقم 19-147 تصنيفا وطنيا لإقليم بابور وتابابورت الواقعة بإقليم ثلاث ولايات هي سطيف، بجاية وجيجل، والذي صنف كإقليم محمي ضمن حظيرة وطنية تسمى بـ "الحظيرة الوطنية بابور– تابابورت"، وتمتد هذه الحظيرة الوطنية على مساحة 23656 هكتار منها 11909 هكتار بولاية سطيف، 7478 هكتار بولاية بجاية و4269 هكتار بولاية جيجل وقسمت المنطقة المحمية إلى ثلاث مناطق عبور وفاصلة ومركزية محددة بإحداثيات جغرافية بخطوط الطول والعرض.

بابور بلدية نائية من بلديات ولاية سطيف، هي عبارة عن مركز استعماري منذ 1956 ثم ارتقت إلى مستوى بلدية سنة 1958 وبعد الاستقلال ومنذ نشأة البلديات وهي بلدية مستقلة بذاتها، وظلت تابعة إلى

دائر عين الكبيرة إلى غاية التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث ارتقت إلى دائرة واستنادا إلى محاضر جلسات المجلس الشعبي البلدي فإنها وإلى غاية 1952 كانت تابعة للبلدية المختلطة تاكيتونت، ثم صارت تابعة للبلدية المختلطة Perigot ville وتسمى آنذاك بدوار بابور تبعد عن مقر الولاية بنحو 50 كلم شمالا، تحدها شمالا الزيامة المنصورية وايراقن التابعتين الولاية جيجل، وغربا تامريجت ولعلام من ولاية بجاية وكذلك بلدية واد البارد وتيزي نبشار التابعتين لولاية سطيف، وجنوبا بلديتي عموشة وعين الكبيرة، وشرقا بلدية سرج الغول التابعة بدورها لدائرة بابور. (بن عاشور، 1995 الصفحات 45- 60)

تقدر مساحتها بـ 154 كلم ويبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998 بـ 18443 نسمة، بينما يبلغ العدد في إحصائيات 1987 بـ 18495 نسمة، مما يبرز التراجع السكاني بسبب تدهور الوضع الأمني وحدوث نزوح سكاني كبير وتعد بلدية معزولة بسبب الحواجز الجبلية التي تفصل جزءها الشمالي عن الجنوبي وتتمثل في كتلة البابور، بالإضافة إلى المنخفضات والأودية العميقة التي تصعب من مد شبكة قوية من الطرقات، ولهذا بقي الجزء الشمالي بعيدا عن التنمية، (بن جابوا، 2001 الصفحات 34-35) فلم تصل إليه الكهرباء والطريق الذي يصل بابور بالزيامة ما هو إلا مسلك ضيق وغير مهيا للتنقل السهل والمريح وقد سمح الوضع التضاريسي العازل لهذا الجزء من تمركز الجماعات المسلحة واتخاذها للمنطقة كقاعدة الطلاق لعملها المسلح وانقلب وضع سكان الأرياف جذريا، وحسب بعض المؤرخين وما أعطوه من تفسيرات الأصل تسمية بابور أنها مستمدة من وهي مجموعة من القبائل التي سكنت المنطقة خلال منتصف القرن الميلادي الثالث ابان الاحتلال الروماني للشمال الأفريقي. (بن عاشور، 1995 الصفحة 62).

1- لمحة جغرافية لمنطقة جبال البابور:

1-1- دراسة الوسط الطبيعي:

✓ **التضاريس:**

أهم مظاهرها الجبال والمنخفضات الطابع الجبلي هو المسيطر على أكبر مساحة من تراب البلدية، حيث تمثل كتلتي البابور وتبابورت أهم المظاهر التضاريسية.

فكتلة البابور بعلوها الذي يصل إلى 2004 متر وبطولها الذي يقدر بـ 7 كلم وشكلها البيضاوي الذي يظهر من بعد 50 كلم وباتجاهها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي مسايرة بذلك اتجاه السلسلة الأطلسية التلية، سفحها الجنوبي ينحدر بنسبة 50%، مما جعل الصخور الانهدامية ومختلف العناصر تتراكم على قدمها، الذي يبدو عاريا من الغطاء النباتي بينما صدرها وإلى غاية القمة تغطيه غابة كثيفة،

بينما السفح الشمالي أقل انحدارا تتدرج عليه بعض القسم إلى أن يلتحم بتوامه تبابورت. (سليماني، 2009 الصفحات12-25)

وعليهما يطلق الجغرافيون اسم Les Babors وهو أقل ارتفاعا وطولا وانحدارا من البابور فأعلى قمة تعلوه تقدر بـ 1969 متر، وإلى الشمال من كتلتي البابور وتبابورت تتواجد مجموعة من الجبال التي لا يتعدى علوها 1000 متر، وهو ما جعل التسميات التي تطلق عليها تنحصر في كلمة ذراع ورأس، مثل ذراع جبار وذراع المرارة ورأس لوطا وإلى الشرق منها يقع جبل بوقايس، وجنوب البابور تتواجد بعض الكتل الجبلية المتباعدة عن بعضها البعض مثل جبل بن نمر وأفرمون وذراع لعطش ويتجاوز علوها 1000 متر، أما المنخفضات التي تقع أسفل البابور والتي تنتهي بأودية، فمن الناحية الغربية يوجد واد الدردار، وإلى الشمال من تبابورت يأتي واد عفرة، ومن الجهة الشرقية واد دار الرسم ومن الجنوب واد بربر الذي يصب في سد إيغل أمداء وواد بوعنقود الذي يتصل بدوره بالشبكة المائية بالواد الكبير. (سيساوي، 1864 الصفحة 12)

الجانب الجيولوجي :

المعرفة التكوينات الجيولوجية للبابور أخذنا مقطعا عند كتلة البابور وهو ما توفر لدينا، فحسب Duplan الذي أجرى دراسة سنة 1952، وحسب ما يشير إليه المقطع أن كتلة البابور تتركز على تكوينات المارن والشيست والكلس وتعود في مجملها إلى تكوينات عصري الكرتاسي والجوراسي من الزمن الجيولوجي الثاني والتكوينات السطحية التي تعود إلى الزمن الجيولوجي الرابع.

المناخ :

لا تتوفر البابور على محطات الرصد حالة الطقس وبالتالي فالمعطيات المناخية المتوفرة هي الفترات زمنية سابقة تصل إلى الأربعينيات، المحطات مجاورة، كمحطة خراطة التي تقع في نفس الدائرة العرضية مع البابور وتيزي نبشار القريبة منها كذلك. (سيساوي، 1864 الصفحة13)

وهذه بعض المعطيات المتعلقة بدرجات الحرارة وتساقط الأمطار والثلوج درجات الحرارة حسب المعطيات الحرارية المسجلة تصنف المنطقة ضمن النطاق شبه الجاف، فحسب دراسة السيد غرزولي 1989 تصل درجة الحرارة على قمة البابور من 10 إلى 12 بينما يقدرها GAUSSEN حسب دراسة 1952 بـ 5 وحسب مكتب الدراسات (Techno-exporstray) سنة 1970 فإن الحرارة المسجلة على ارتفاع 1000 متر قدرت الدرجة الدنيا بـ 0.5 والعليا بـ 32 وعلى ارتفاع 1600م قدرت الدرجة الدنيا بـ 1 والعليا بـ 27

التساقط :

تعتبر كتلة البابور من بين المناطق الأكثر تلقيا للأمطار في الجزائر فحسب دراسة SELTZER التي تعود إلى السنة الفلاحية 1941 – 1942، فإن درجة التساقط بلغت على قمة البابور 2500 ملم ويتلقى السطح الشمالي كمية أكبر من السطح الجنوبي نظرا لما يتعرض له من مؤثرات بحرية ورطوبة زائدة، ويقدر الفارق بين السفحين الشمالي والجنوبي ما بين 200و 300 ملم ويعتبر فصل الشتاء من أكثر الفصول مطرا، فحسب محطتي تكسانة وعين الكبيرة القريبتين من المنطقة تتراوح الكمية ما بين 318 ملم و 665 ملم شتاء وصيفا ما بين 55 ملم و 30 ملم.

تساقط الثلوج:

تعد من أكثر المناطق المعروفة بتساقط الثلوج وخاصة على كتلة البابور وما جاورها و تصل الفترة التي تتساقط فيها إلى 5 أشهر من السنة وتبدأ في التساقط من أواخر نوفمبر إلى غاية وسط مارس حسب دراسة OUBERTY سنة 1943 ويبقى تراكم الثلوج على قمة الجبل لمدة 150 يوما من السنة حسب مكتب الدراسات البلغاري (Techno-exporstray) سنة 1970ويصل سمك الثلوج إلى غاية ارتفاع 1850 متر ثلاثة أمتار حسب دراسة غرزولي 1989وتعد سنتي 2003 و2004 من السنوات التي تساقطت فيهما الثلوج بكميات كبيرة وهذا لم يشاهد منذ أكثر من 10 سنوات. **(بن شهرة الصفحة 56)**

الحياة النباتية:

نظرا لوفرة التساقط وارتفاع الرطوبة على كتلة البابور وتبابورت، فإن الغطاء النباتي أخذ مظهرا كثيفا، حيث تعد غابة البابور من أكثر الغابات كثافة وحسب دراسة السيد غرزولي أستاذ البيولوجيا بجامعة سطيف، وفي إطار إعداد رسالة ماجستير 1989 فإنه أحصى 393 نوعا في كتلة البابور وحدها، و525 نوعا في سلسلة البابور كلها بابور، تبابورت ذراع املال وتاكوشت وتغطي الغابة نسبة 15%

من مجمل المساحة وتتميز غابات البابور بكثافاتها التي يبلغ عدد أشجارها 100 شجرة في الهكتار الواحد وتمثل نسبة 75% من المساحة الغابية الإجمالية، تشمل أشجار الأرز الزان الفلين، البلوط الأخضر، الصنوبر البحري والصفصاف، وتتركز هذه الأنواع على السفوح الشمالية وعلى الارتفاعات التي يزيد علوها عن 1400 مترا، ويأتي المستوى الثاني من الكثافة التي تتراوح ما بين 50% و75 %، ثم المستوى الثالث من الكثافة التي تتراوح ما بين 25% و 50% وعلى مستوى قدم الجبل تنمو الأحراش بينما على السفح الجنوبي فهو قليل الكثافة. **(بن شهرة الصفحة 57)**

2- الخلفية التاريخية لجبال البابور:

2.1 السكان الأصليون:

كانت منطقة جبال البابور مأهولة منذ العصور القديمة من قبل قبائل أمازيغية عُرفت ببنيتها الاجتماعية القبلية المستقلة. اشتهرت هذه القبائل بروحها القتالية واستقلاليتها عن السلطات المركزية، سواء خلال الحقبة العثمانية أو الاستعمار الفرنسي. كانت الثقافة المحلية تتسم بالتعاون والتماسك الاجتماعي، حيث لعبت الأعراف القبلية دورًا كبيرًا في تنظيم الحياة اليومية للسكان. (بن خدة، 2005 الصفحة 120)

2.2 التغيرات خلال الحقبة العثمانية :

في العهد العثماني، احتفظت منطقة جبال البابور بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، على الرغم من تبعيتها الشكلية للبايلك الجزائري. كانت المنطقة تُدار من قبل زعماء القبائل الذين مثلوا السلطة الفعلية، مما جعلها بعيدة عن مركزية الحكم. هذا الاستقلال ساعد القبائل على التمسك بعاداتها وتقاليدها، مما ساهم في تهيئة الظروف لمقاومة الاحتلال الفرنسي لاحقًا.

2.3 الحقبة الاستعمارية الفرنسية :

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830، بدأت جبال البابور تواجه موجة جديدة من التحديات. ركزت السلطات الاستعمارية على قمع السكان المحليين، حيث استهدفت الاستيلاء على الأراضي الخصبة، واستغلال الموارد الطبيعية، وإضعاف الهياكل الاجتماعية التقليدية. ومع ذلك، استمرت القبائل في الحفاظ على مقاومة عنيدة، مستغلة تضاريس المنطقة الصعبة وروحها القتالية القوية.

على الرغم من محاولات الاستعمار لفرض الثقافة الفرنسية على السكان، إلا أن القبائل في جبال البابور حافظت على هويتها الأمازيغية والإسلامية. لعب الدين الإسلامي دورًا كبيرًا في تحفيز السكان على مقاومة الاحتلال، حيث استخدم الزعماء الدينيون خطبهم لنشر الوعي ومناهضة السياسات الفرنسية.

لعبت العوامل الجغرافية والتاريخية دورًا كبيرًا في تشكيل هوية جبال البابور ومقاومتها للاستعمار الفرنسي. كانت الطبيعة الجبلية الوعرة موردًا أساسيًا للدفاع عن المنطقة، فيما ساعد التماسك الاجتماعي والثقافي على تعزيز صمود السكان المحليين. ومع ذلك، فإن السياسات الاستعمارية القمعية خلقت حالة من الاحتقان والتوتر أدت في النهاية إلى اندلاع انتفاضة 18 مارس 1864. (بوالكراع، 2018/2017 صفحة 67)

بداية الانتفاضة:

قبل انتفاضة 18 مارس 1864، كانت منطقة جبال البابور (وهي جزء من منطقة القبائل الكبرى في الجزائر) تعيش أوضاعًا معقدة ومتأثرة بعدة عوامل، أبرزها الاحتلال الفرنسي وسياساته القمعية:

1- الهجوم على برج زغاية :

ومن الثورات التي قامت في قطاع الشرق الثورة التي قام بها مى زغدود سنة 1842 ، الذي أعلن نفسه سلطانا على البلاد وعين له خلفاء في معظم الانحاء، وأول اعمال سى زغدود ضد الفرنسيين شنه لحرب العصابات ضد الاعمال القائمة لتعبيد طريق الكنتور (منور، 2006 الصفحة 69)، ثم هجم بجيش قوته حوالى 6500 من الجزائريين على مركز الفرنسيين الكائن بالحروش يساعده في ذلك معظم سكان المنطقة بقيادة الوجهاء من القوم، منهم اسماء مثل سيدي محمد بن عبد الرحمن وابن زطوطو بعد موت زغدود ثار أحد المرابطين واسمه سى محمد بود على في جوان 1843 في شمال قسنطينة حيث انضم إليه سكان المنطقة الممتدين من عنابة الى بجاية.

وقام من جهة أخرى أحد الثائرين واسمه ابن يمينة حيث حاصر الجيش الفرنسي المحصن في الحروش وطلب من القائد الفرنسى الاستسلام والدخول في الاسلام.

وعلى الرغم من أن عوامل موضوعية كانت تنقص هذه المقاومة التي فشلت في الحصول على أهدافزا، إلا أن المقاومة استمرت وفي مناطق متعددة، حيث ثار بئر عافر وبنو يدر ضد الفرنسيين سنة 1859. وكذلك زواغة وأولاد سيدى الشيخ وغيرهم.

ونحاول استعراض جانب من هذه المقاومة والمتمثل في الهجوم على برج زغاية.

بدأت هذه الثورة على شكل هجوم مسلح قام به سكان المنطقة على « برج ، زغاية الواقع شمال غرب ميلة ، كما هو موضح في ملحق رقم 11 والذي كان يمثل قوة الفرنسيين بهذه المنطقة.

مرحلة الاعداد :

تظافرت جملة من العوامل دفعت سكان المنطقة إلى اعداد هذا الهجوم، من ذلك أن السلطة الفرنسية المتمثلة في قوتها العسكرية والبعض من « المتعاملين» معها: وكذلك في المكاتب العربية، كل هذه القوى كانت الادوات التي حركتها السلطة الفرنسية في كل الاوقات ضد أي صف جزائري؛ كانت عملت على اثارة النعرات والشقاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين شيوخ القبائل، ومقدمي الطرق الصوفية، بجانب

الضرائب التي كانت تفرضها على الأسر الموسعة وعلى الفلاحين بهذه المنطقة. حيث كان سكان هذه المنطقة يتحملون أعباء ثقيلة، إذ أن نسبة كبيرة من مردود فلاحتهم تنقل لتمول الخزينة الفرنسية.

ويتأكد هذا من الاحصاءات الكثيرة التي قدمتها أوساط مختلفة: ونسوق احصاء قدم سنة 1863م، يوضح أن سكان الساحل دفعت خلال هذه السنة إلى الخزينة الفرنسية حوالى 75000 فرنك كضريبة وحوالى 40600 فرنك زكاة ومن الغرابة هنا ان تدفع الزكاة من مسلم إلى « كافر » .

ويتأكد بوضوح أن الخزينة الفرنسية كانت تتمول وبشكل موسع من الضرائب المفروضة على الجزائريين، من ذلك أن خليفة بابور وهو أحمد بن الدراجي بن عاشور في تقرير له إلى أحد رجال السلطة الفرنسية، ذكر له في هذا التقرير، والغالب أن كل ما دفعته الأعراش نحو الخمسة وسبعين ألف فرنك من غير الزكاة وأما جملة ما ملكته قبضته زكاة نحو الأربعين الافرنكية وستمائة فرنك. **(زوزو، 2021)**

ويفهم من هذا التقرير وتقارير أخرى أن الفلاح الجزائري كان يدفع على الجابدة الواحدة (زويجة) 53 ونصف فرنك وصوردين اذ ذكر حرفيا : « وخبرتك بأن دفعهم لم يكن كيف بعضهم وأنهم مختلفين على حسب ما رتبوه أهل الدولة فيهم من يدفع لكل جابدة ثلاثة وخمسين (53) فرنك ونصف، وزوج صوردى (حسب الاعتقاد ان الصوردي = 1/10 فرنك) وفيهم من يدفع على كل جابة ستة وعشرين ريالا فرنكية، وهذا بيان دفعهم.

– وكانت بقية المناطق بزواغة وبفرجيوة تدفع بنفس القوة من الضعف، ويتأكد هذا أيضا من تقرير خليفة فرجيوة السيد أحمد خوجة بن عاشور إلى أحد رجال السلطة الفرنسية ردا على طلب هذا الأخير الداعي إلى حصر المردود الفلاحي وتدوينه؛ حيث يفهم أن إقليم فرجيوة كان يتشكل من بنى مسعد، بنى ياجيس، جيملة، أولاد عامر، بني مجالد، عرباون، المزلية، زارزة والوادي الكبير: إذ قال السيد أحمد خوجة في تقريره هذا (بتاريخ 24 أفريل 1864 م): « بلغني جوابك الأعز متضمن فيه بأن تخبرك بمغرم الأعراش الداخلة تحت عرش فرجيوة ونفصل ما دفع كل عرش في السنة الماضية (1863 م)، من حكر وعشر على كل جابدة. نعم سيدى أما عرش فرجيوة عدد جملة أربعمائة وخمسة وأربعون ونصف جابدة (445 ونصف) من العدد المزبور المذكور ثلاثة وخمسون جابدة ونصف جابدة دفعوا على كل جابدة ثلاثة وخمسون ريالا فرنكية وزوج صوالد، والباقى دفع العشور تسعة وعشرون فرنكية ونصف فرنك، أما عرش بنى مسعد عدده 148 جابدة. عرش جيملة عدد 144 جابدة. عرش بني ياجيس عدد 163 جابدة.

هؤلاء الاعراض الثلاثة دفعوا ما رتبوا عليهم الحكام على كل جابدة ستة وعشرون ريالا فرنكية واثني عشر صوالد. وعرش أولاد عامر عدد 133 جابدة سوى ستة جوابد دفعوا العشور والباقي دفع المطلب

(الحكر) وعرش بني مجالد عدد 300 ونصف جابدة من العدد المذكور، خمسون (50) جابدة التي تدفع العشور والباقي دفع المطلب. ومطلب هذا العرشين على كل جابدة أربعون ريالا فرنكية وستة صوالد، وعرش عرباون 113 ونصف جابدة منها ستة وستون جابدة دفعت العشر والباقي دفعت الحكر وعرش المزلية عدد 152 جابدة منها مائة واحدى عشر جابدة دفعت العشور والباقي دفع الحكر، وعرش زارزة عدد 178 جابدة ، منها ثمانية جوابد دفعوا العشور والباقي دفع الحكر، وعرش الوادي الكبير عدد 328 ونصف جابدة منها مائة وتسعة وخمسون جابدة دفعت العشور والباقي دفع الحكر. **(بن خدة، 2005 الصفحة 78)**

تُعد انتفاضة جبال البابور في 18 مارس 1864 من أبرز الأحداث التاريخية التي تعكس رفض السكان المحليين للسياسات الاستعمارية الفرنسية الظالمة. جاءت هذه الانتفاضة كرد فعل على التراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها السكان لعقود، وكانت البداية رمزًا لإرادة التحرر والاستقلال. لم تكن الانتفاضة وليدة لحظة عابرة، بل جاءت نتيجة تخطيط محكم ومواقف متأججة ساهمت في إشعال شرارتها. **(بن خدة، 2005 الصفحة 80)**

1- السياق التاريخي للانتفاضة:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، أصبحت جبال البابور، التي تمتاز بطبيعتها الجغرافية الوعرة وموقعها الاستراتيجي، واحدة من المناطق التي أثارت قلق المستعمر الفرنسي. أدرك الفرنسيون مبكرًا أن السيطرة على هذه المنطقة ليست مجرد مسألة عسكرية، بل هي تحدٍّ مرتبط بإخضاع السكان المحليين المعروفين بروح المقاومة والصمود. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها السلطات الاستعمارية، فإن أوضاع جبال البابور ظلت تعكس حالة من التوتر المستمر نتيجة السياسات القمعية والتدابير الاستعمارية التي حاولت استنزاف مواردها وتعطيل حياة سكانها. **(بوالكراع، 2018/2017 الصفحة 101)**

قبل اندلاع انتفاضة 18 مارس 1864، كانت منطقة جبال البابور، الواقعة في شمال الجزائر، تشهد توترات متزايدة نتيجة للسياسات الاستعمارية الفرنسية التي أثرت سلبًا على الحياة اليومية للسكان المحليين. تراكمت هذه التوترات لتصل إلى نقطة الانفجار، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة.

2- الخلفية التاريخية والسياسية:

بعد احتلال الجزائر عام 1830، سعت السلطات الفرنسية إلى توسيع نفوذها في المناطق الداخلية، بما في ذلك منطقة القبائل الكبرى التي تضم جبال البابور. تميزت هذه المنطقة بتركيبتها القبلية ونظامها الاجتماعي المستقل، مما جعلها مقاومة بشكل خاص للسيطرة الاستعمارية. لم تتمكن القوات الفرنسية من

فرض سيطرتها الكاملة على هذه المناطق إلا بعد حملات عسكرية مكثفة، حيث كانت جبال البابور والبيبان نقطة توتر بسبب احتكاكها مع القبائل الجبلية الممتنعة عن الخضوع للسلطة الاستعمارية.

3- السياسات الاستعمارية وتأثيرها على السكان :

اتبعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسات قمعية تهدف إلى إخضاع السكان المحليين، من أبرزها:

- **مصادرة الأراضي:** (منور، 2012 الصفحة 74)

قامت السلطات الفرنسية بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، مما أثر سلبًا على معيشة القبائل التي كانت تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للرزق.

- **فرض الضرائب الباهظة:**

فرضت الإدارة الاستعمارية ضرائب مرتفعة على السكان المحليين، مما زاد من الأعباء الاقتصادية عليهم وأدى إلى تفاقم الفقر والمعاناة.

- **التجنيد القسري:**

سعت السلطات الفرنسية إلى تجنيد الشباب الجزائريين قسرًا في صفوف الجيش الفرنسي، وهو ما قوبل برفض شديد من قبل القبائل التي كانت ترى في ذلك تهديدًا لنسيجها الاجتماعي والثقافي.

- **التعبئة والتحضير للانتفاضة :**

أدت هذه السياسات القمعية إلى تصاعد مشاعر الغضب والاستياء بين سكان جبال البابور. بدأت القبائل في تنظيم صفوفها والاستعداد لمواجهة القوات الاستعمارية. لعب الزعماء المحليون، مثل شيوخ القبائل والأعيان، دورًا محوريًا في تعبئة السكان وتحفيزهم على المقاومة، (منور، 2012 الصفحة 79) تجلت هذه التعبئة في عدة مظاهر، منها:

- **الاجتماعات السرية:**

عقدت القبائل اجتماعات سرية في المناطق الجبلية لوضع خطط الهجوم وتنسيق الجهود بين مختلف العروش.

- **جمع الأسلحة:**

عملت القبائل على جمع ما توفر من أسلحة، سواء كانت تقليدية أو حديثة, استعدادًا للمواجهة المرتقبة مع القوات الفرنسية.

- **تعزيز الروابط القبلية:**

سعت القبائل إلى تعزيز الروابط فيما بينها وتوحيد الصفوف لمواجهة العدو المشترك، متجاوزة الخلافات الداخلية التي قد تضعف من قوتها.

4- اندلاع الانتفاضة:

في 18 مارس 1864، اندلعت الانتفاضة عندما شنت القبائل هجمات منسقة على المراكز الاستعمارية في منطقة جبال البابور. استهدفت هذه الهجمات المواقع العسكرية والإدارية الفرنسية، بالإضافة إلى الطرق الرئيسية التي كانت تستخدمها القوات الفرنسية لتعزيز سيطرتها على المنطقة.

استفادت القبائل من معرفتها الجيدة بالتضاريس الجبلية واستخدمت تكتيكات الكر والفر لإلحاق أكبر قدر من الخسائر بالقوات الفرنسية. حققت الانتفاضة نجاحات مبدئية، حيث تمكنت من إلحاق خسائر كبيرة بالقوات الاستعمارية وزعزعة ثقتها في قدرتها على السيطرة على المنطقة.

رد الفعل الفرنسي :

فوجئت السلطات الاستعمارية الفرنسية بشدة الانتفاضة وسرعة انتشارها، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات قمعية عنيفة لإخمادها. أرسلت تعزيزات عسكرية كبيرة إلى المنطقة ونفذت حملات انتقامية شملت إحراق القرى وتدمير المحاصيل ومعاقبة السكان المحليين.

على الرغم من القمع الشديد، استمرت الانتفاضة لفترة من الزمن، مما أبرز تصميم القبائل على مقاومة الهيمنة الاستعمارية والدفاع عن حريتها وكرامتها.

مثلت انتفاضة 18 مارس 1864 في جبال البابور محطة مهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. جاءت هذه الانتفاضة كنتيجة حتمية للسياسات القمعية والاستغلالية التي مارستها السلطات الفرنسية، وأظهرت مدى تمسك القبائل الجزائرية بحريتها واستعدادها للتضحية في سبيل الدفاع عن أرضها وكرامتها. **(مزياني، 2024 الصفحة 36)**

المبحث الثاني: احتلال منطقة جبال البابور

الخلفية التاريخية لاحتلال منطقة جبال البابور

1- السياق العام لاحتلال الجزائر (1830-1857):

منذ احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، واجهت قواتها مقاومة عنيفة من السكان المحليين، لا سيما في المناطق الجبلية التي صعّبت عمليات التوسع العسكري. كان الاحتلال الفرنسي في بدايته يقتصر على المدن الساحلية الكبرى، مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، إلا أن التوسع نحو المناطق الداخلية كان يتطلب استراتيجيات عسكرية معقدة نظرًا للطبيعة الجغرافية الوعرة، ورفض القبائل الخضوع للسلطة الاستعمارية.

في هذه المرحلة، ركّزت فرنسا على إخضاع منطقة القبائل الكبرى والصغرى، والتي كان سكانها يعتمدون على نظام اجتماعي متماسك يقوم على القبيلة والجماعات المحلية المستقلة، مما جعلهم يشكّلون تهديدًا كبيرًا للوجود الفرنسي. وقد خاضت هذه القبائل مواجهات قوية ضد القوات الفرنسية، أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب، والزعيم أحمد باي في الشرق، وقبائل الزواوة التي كانت تشكّل العمود الفقري للمقاومة في منطقة القبائل. (عباد، 2012 الصفحة 24)

2- موقع وأهمية جبال البابور :

تُعدّ منطقة جبال البابور امتدادًا طبيعيًا لسلسلة الأطلس التلي، وتتمركز بين ولايات سطيف، بجاية، وجيجل. تعتبر هذه الجبال منطقة استراتيجية، نظرًا لارتفاعها الذي يتجاوز 2000 متر في بعض النقاط، وغاباتها الكثيفة التي توفر ملاذًا آمنًا للمقاومين. وقد كانت المنطقة مأهولة بقبائل عرفت بقوة تنظيمها العسكري، مثل بني عيشة، بني زكري، وبني عمران، الذين اعتمدوا على المعاقل الجبلية لحماية أنفسهم من التوغلات الفرنسية.

تمثل جبال البابور نقطة اتصال بين الساحل والداخل الجزائري، حيث كانت تستخدم كممر للقبائل والمقاومين، الذين كانوا يشنّون هجماتهم على المراكز الفرنسية، ثم ينسحبون إلى الجبال. ولذلك، كان احتلالها هدفًا استراتيجيًا لفرنسا من أجل ضمان السيطرة على مناطق أوسع من البلاد، وتأمين الطرق التي تربط الجزائر العاصمة بالمناطق الشرقية.

3- المحاولات الأولى لإخضاع المنطقة (1857-1860) :

لم يكن احتلال جبال البابور أمرًا سهلاً بالنسبة للجيش الفرنسي، فقد حاولت قواته منذ خمسينيات القرن التاسع عشر شنّ عدة حملات عسكرية على المنطقة، لكنها فشلت بسبب المقاومة العنيفة وصعوبة التضاريس. وقد استخدم الفرنسيون تكتيكات متعددة لمحاولة فرض سيطرتهم، منها:

- **القصف المدفعي المكثف:** (سعيدوني، 1984 الصفحة 87)

استخدمت القوات الفرنسية المدفعية لقصف القرى الجبلية، بهدف تدمير المنازل وإجبار السكان على النزوح.

- **الهجمات الليلية:**

حاول الفرنسيون تنفيذ عمليات مباغتة ضد مراكز المقاومة، لكن معرفتهم المحدودة بالمنطقة جعلت هذه الاستراتيجية غير فعالة.

- **السيطرة على الممرات والمنافذ الجبلية:**

سعت فرنسا إلى قطع طرق الإمداد على المقاومين، لكنها اصطدمت بشبكة معقدة من المسالك الجبلية التي كان السكان المحليون يعرفونها جيدًا.

على الرغم من هذه المحاولات، ظلت جبال البابور منطقة خارجة عن السيطرة الفرنسية، ما دفع القادة العسكريين الفرنسيين إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم، خاصة بعد انتفاضة 1864، التي زادت من حدة المواجهات في المنطقة.

4- انتفاضة 18 مارس 1864 وتأثيرها على الاحتلال الفرنسي:

كانت انتفاضة 18 مارس 1864 من أهم الأحداث التي عرقلت التوسع الفرنسي في جبال البابور. قاد هذه الانتفاضة عدد من زعماء القبائل المحلية، الذين رفضوا السياسات الفرنسية القمعية، مثل فرض الضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي.

بدأت الانتفاضة بسلسلة من الهجمات المباغتة على الحاميات العسكرية الفرنسية، حيث نجحت القبائل في تكبيد الجيش الفرنسي خسائر كبيرة، وأجبرته على التراجع في عدة مناطق. وردّت فرنسا بعنف شديد، مستخدمة قوات إضافية تم استقدامها من مناطق أخرى، إلى جانب تطبيق سياسة "الأرض المحروقة"، التي شملت إحراق القرى وتدمير المحاصيل الزراعية لمنع المقاومين من الحصول على الإمدادات.

ورغم قمع الانتفاضة، إلا أنها أبرزت مدى رفض السكان المحليين للوجود الفرنسي، وأكدت أن الاحتلال العسكري لم يكن كافيًا لإخضاع القبائل الجبلية، بل كان يتطلب إجراءات سياسية وإدارية أخرى لضمان السيطرة الكاملة. **(Benkhedda, 1986 P104)**

5- النتائج المترتبة على الاحتلال الفرنسي لجبال البابور :

بعد القضاء على انتفاضة 1864، استمرت فرنسا في تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، حيث قامت بإنشاء عدة مراكز عسكرية في المناطق المرتفعة، بالإضافة إلى مدّ شبكة طرق لربط الجبال بالساحل. كما شجّعت على الاستيطان الفرنسي في سفوح الجبال، وفرضت قوانين استعمارية صارمة هدفت إلى تفكيك البنية الاجتماعية للقبائل وإضعاف نفوذها.

لكن رغم هذه السياسات، ظلت جبال البابور تمثل بؤرة مقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، حيث استمر السكان في رفض الخضوع الكامل، وشاركوا لاحقًا في ثورات أخرى، مثل ثورة 1871 بقيادة المقراني والحداد، التي شهدت مشاركة واسعة من قبائل المنطقة.

هذه المنطقة لعبت دورًا حاسمًا في تاريخ المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. فرغم القوة العسكرية الفرنسية، إلا أن الطبيعة الجغرافية الوعرة، والتنظيم الاجتماعي القوي للقبائل، جعلا من عملية السيطرة عليها تحديًا استغرق عقودًا طويلة.

يمكن اعتبار جبال البابور مثالًا على كيفية تصدي السكان المحليين للمشاريع الاستعمارية، وهو ما يؤكد أن الاحتلال لم يكن مجرد عملية عسكرية، بل كان صراعًا بين ثقافتين، ومحاولة مستمرة لفرض الهيمنة على شعب رفض الخضوع، رغم كل أشكال القمع والاضطهاد.

- **الاستراتيجيات الفرنسية لإخضاع منطقة جبال البابور**

بعدما أدركت السلطات الفرنسية أن السيطرة على الجزائر لا يمكن أن تكتمل دون إخضاع المناطق الجبلية، بدأت في تنفيذ استراتيجيات عسكرية وإدارية متنوعة للسيطرة على منطقة جبال البابور، التي كانت تمثل أحد معاقل المقاومة. اعتمدت فرنسا على نهج متعدد الأبعاد، شمل حملات عسكرية مكثفة، وأساليب قمعية تهدف إلى إضعاف القبائل المحلية، إضافة إلى سياسات اقتصادية وإدارية لضمان بسط نفوذها على المدى الطويل.

1- الحملات العسكرية واستخدام القوة المفرطة:

أ- العمليات العسكرية المباشرة:

منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأت فرنسا في تنفيذ عمليات عسكرية مكثفة ضد القبائل المتمركزة في جبال البابور، مستخدمة قوة هائلة لإخضاع المنطقة. وقد اتبعت عدة تكتيكات حربية، منها: **(Bouctouche, 2005 PP 45-72)**

الاقتحام المباغت للقرى الجبلية: كانت القوات الفرنسية تشن هجمات مفاجئة على القرى أثناء الليل، مستخدمة وحدات المشاة والفرسان، مدعومة بالمدفعية. كان الهدف من هذه الهجمات إرهاب السكان وإجبارهم على الاستسلام.

محاصرة الممرات الجبلية: نظراً لأن المقاومة كانت تعتمد على الجغرافيا الوعرة لشنّ الهجمات ثم الاختفاء، حاولت فرنسا فرض سيطرة عسكرية على الممرات الرئيسية، مما حدّ من حركة المقاومين.

تدمير المعاقل والمخابئ: استخدمت المدفعية الثقيلة والقصف لإزالة أي نقاط تحصين طبيعية أو صناعية يستخدمها المقاومون في الجبال.

ب- سياسة "الأرض المحروقة":

إحدى أبرز الاستراتيجيات التي لجأت إليها فرنسا كانت سياسة "الأرض المحروقة"، والتي شملت تدمير شامل للبنية التحتية للقبائل، بهدف تركيعها وإجبارها على الخضوع.

وتضمنت هذه السياسة:

- إحراق القرى والمنازل: كانت القوات الفرنسية تقوم بحرق القرى بعد السيطرة عليها، مما أجبر السكان على الفرار إلى مناطق أخرى أو الاستسلام.
- قطع الأشجار وتدمير المحاصيل الزراعية: لجأت فرنسا إلى تدمير مصادر الغذاء لمنع المقاومين من الحصول على الإمدادات.
- ذبح المواشي ومصادرة المؤن: كان تدمير الماشية والاستيلاء على مخزون الحبوب أسلوباً آخر لفرض الحصار الاقتصادي على القبائل. **(Stora, 2001)**

2- الحرب النفسية وسياسات الترهيب:

أ- نشر الخوف بين السكان :

بالإضافة إلى استخدام القوة العسكرية، اعتمد الفرنسيون على استراتيجيات تهدف إلى إرهاب السكان المحليين، من بينها:

- كان يتم إعدام قادة المقاومة أمام العامة لبث الرعب بين السكان ومنعهم من دعم أي حركات تمردية.
- تم إجبار العديد من العائلات على ترك مناطقها الأصلية كعقاب على دعمها للمقاومة.

ب- استغلال الخلافات القبلية:

لجأت السلطات الفرنسية إلى تطبيق استراتيجية "فرق تسد"، حيث قامت بتأجيج الصراعات القبلية، من خلال:

- دعمت فرنسا بعض القبائل الموالية لها بالأسلحة والامتيازات، مما أدى إلى زيادة الانقسامات الداخلية.
- اعتمد الفرنسيون على جواسيس داخل المجتمع المحلي للحصول على معلومات عن تحركات المقاومة.

3- السياسات الإدارية والاقتصادية لإضعاف القبائل:

أ- فرض الضرائب الباهظة:

بعد السيطرة العسكرية، فرضت فرنسا ضرائب ثقيلة على القبائل في جبال البابور، مما أدى إلى إنهاك السكان اقتصاديًا ودفعهم نحو الاستسلام. وقد شملت هذه الضرائب:

- تم فرض رسوم باهظة على السكان المحليين مقابل السماح لهم بزراعة أراضيهم.
- تم فرض ضرائب إضافية على الماشية والمنتجات الزراعية، **(Thénault, 1999. PP 567-590)** مما قلل من قدرة السكان على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب- مصادرة الأراضي وتوطين المستوطنين:

استولت السلطات الفرنسية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ووهبتها للمستوطنين الأوروبيين، مما تسبب في:

- فقدوا مصادر رزقهم الرئيسية واضطروا إلى العمل كعمال بأجور زهيدة.
- إذ فقدت القبائل نفوذها الاجتماعي والاقتصادي، مما أدى إلى تراجع دورها السياسي.

4- تجنيد السكان المحليين في الجيش الفرنسي :

بعد إخضاع المنطقة عسكريًا، بدأت فرنسا في إجبار السكان على الخدمة في الجيش الفرنسي، كجزء من جهودها لفرض السيطرة على المجتمع. وقد أدى ذلك إلى:

- إضعاف المقاومة المحلية.
- إدماج السكان في المنظومة الفرنسية.

5- نتائج الاستراتيجيات الفرنسية لإخضاع جبال البابور:

أ- نجاح عسكري محدود واستمرار المقاومة:

رغم نجاح فرنسا في فرض وجودها العسكري في جبال البابور، إلا أن المقاومة لم تنتهِ تمامًا، حيث استمرت الانتفاضات الشعبية، مثل ثورة المقراني عام 1871، التي شاركت فيها العديد من قبائل المنطقة.

ب- انهيار الاقتصاد المحلي وتغير البنية الاجتماعية :

أدى فرض الضرائب ونهب الموارد إلى انهيار الاقتصاد المحلي، مما أجبر الكثير من السكان على الهجرة إلى مناطق أخرى أو العمل في ظروف قاسية تحت الحكم الاستعماري.

تسبب الاحتلال الفرنسي في تفكيك الروابط القبلية، حيث تم استبدال النظام التقليدي بنظام إداري استعماري يهدف إلى إخضاع السكان للحكم الفرنسي. (بن جابوا، 2001 الصفحة 38)

تعميق العداء ضد فرنسا :

رغم القمع الشديد، لم يتمكن الفرنسيون من كسب ولاء السكان المحليين، بل زاد الاحتلال من كراهية الجزائريين للاستعمار، مما ساهم في استمرار روح المقاومة، والتي بلغت ذروتها لاحقًا في حرب التحرير الجزائرية (1954-1962).

اعتمدت فرنسا على استراتيجيات عسكرية واقتصادية وسياسية متنوعة لإخضاع منطقة جبال البابور، إلا أن هذه السياسات لم تؤدِّ إلى تهدئة الوضع، بل خلقت بيئة من العداء المستمر بين السكان المحليين والقوات الاستعمارية. وقد أثبتت الأحداث التاريخية أن القمع وحده لم يكن كافيًا لإخماد روح المقاومة، حيث ظلت جبال البابور معقلاً للرفض الشعبي للاستعمار حتى الاستقلال عام 1962.

- **المقاومة المحلية وتأثيرها على الاحتلال الفرنسي في جبال البابور :**

بعد دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر عام 1830، كانت جبال البابور واحدة من أبرز المناطق التي شكلت عقبة أمام التوسع الفرنسي، بسبب تضاريسها الوعرة وطبيعتها الجغرافية الصعبة، إضافة إلى الطابع القتالي والروح الاستقلالية التي ميزت سكانها. على الرغم من الحملات العسكرية المكثفة التي شنتها فرنسا، إلا أن مقاومة سكان جبال البابور ظلت مستمرة لعقود طويلة، مما أخر عملية الإخضاع الكامل للمنطقة وساهم في استنزاف القوات الفرنسية. (سليماني، 2009 الصفحات 12- 25)

1- العوامل التي ساعدت على قوة المقاومة في جبال البابور:

أ- وعورة التضاريس والاستفادة من الجغرافيا:

تعد جبال البابور من بين المناطق الأكثر وعورة في شمال الجزائر، حيث تمتد سلاسل جبلية شديدة الانحدار وتغطيها غابات كثيفة، مما وفر بيئة طبيعية مثالية لحرب العصابات التي تبنتها المقاومة. وقد ساهمت هذه التضاريس في:

- صعوبة تنقل القوات الفرنسية الثقيلة داخل الجبال، مما حدّ من فعاليتها العسكرية.
- سهولة تنقل المجاهدين المحليين الذين كانوا يعرفون المسالك السرية والممرات الجبلية.
- توفير ملاذ آمن للمقاومة، حيث كان الفرنسيون يجدون صعوبة في تعقب المقاتلين داخل الغابات.

ب- التنظيم القبلي ودوره في دعم المقاومة:

لعبت القبائل المحلية دورًا محوريًا في استمرار المقاومة، حيث كان السكان متماسكين حول نظامهم الاجتماعي التقليدي، الذي كان قائماً على الولاء للعشيرة والتضامن الجماعي. وقد انعكس ذلك في:

- توفير الإمدادات للمقاتلين، مثل الغذاء والسلاح والملجأ.
- دعم معنوي قوي، حيث اعتُبر الدفاع عن الأرض واجبًا مقدسًا.
- استمرار المقاومة حتى بعد سقوط قادة بارزين، إذ كان هناك بدائل دائمة لمواصلة النضال.

ج- الخبرة العسكرية والتكتيكات القتالية:

اعتمد المقاومون على استراتيجيات قتالية أثبتت فعاليتها في مواجهة جيش نظامي قوي، ومنها:

- شنّ هجمات سريعة على القوافل العسكرية الفرنسية، ثم الانسحاب إلى الجبال.
- استغلال الظلام لمباغتة الجنود الفرنسيين في معسكراتهم.
- استهداف مخازن الغذاء والذخيرة لإضعاف قدرات الجيش المحتل.

3- أبرز مراحل المقاومة في جبال البابور:

- **انتفاضة 18 مارس 1864:**

كانت هذه الانتفاضة واحدة من أهم محطات المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي في منطقة جبال البابور. اندلعت هذه الثورة نتيجة السياسات القمعية التي فرضتها الإدارة الفرنسية، (بن عاشور، 1995 الصفحة 71) مثل فرض الضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري للسكان المحليين في الجيش الفرنسي. وقد تميزت هذه الانتفاضة بـ :

- شن هجمات متفرقة على المراكز العسكرية الفرنسية.
- قتل عدد من الجنود الفرنسيين وتكبيد المستعمر خسائر فادحة.
- انتشار التمرد إلى مناطق أخرى مجاورة، مما شكل تهديدًا كبيرًا للوجود الفرنسي.

- **المقاومة المستمرة بعد قمع الانتفاضة:**

رغم القمع الوحشي الذي مارسته فرنسا، استمرت المقاومة الشعبية بأشكال مختلفة:

- بعض المقاومين لجأوا إلى التحالف مع الثورات الكبرى، مثل ثورة المقراني عام 1871.
- استمرار الحركات السرية التي كانت ترفض الخضوع للإدارة الاستعمارية.
- دعم السكان المحليين للمقاومة من خلال جمع الأسلحة والتبرعات المالية.

4- تأثير المقاومة على الاحتلال الفرنسي

أ- استنزاف الموارد الفرنسية:

شكلت مقاومة سكان جبال البابور ضغطًا كبيرًا على الجيش الفرنسي، حيث أجبرته على تخصيص قوات إضافية لقمع الثورات المستمرة. ومن أبرز التأثيرات:

- ارتفاع تكاليف الحملات العسكرية بسبب تكرار الانتفاضات.
- الحاجة إلى نشر قوات عسكرية بشكل دائم، مما أدى إلى تشتيت الجيش الفرنسي. (بن عاشور، 1995 الصفحة 72)
- صعوبة تأمين طرق الإمداد، حيث كانت القوافل الفرنسية عرضة لهجمات المقاومين.

ب- عرقلة التوسع الاستعماري وتأخير السيطرة الكاملة:

بسبب المقاومة العنيفة التي واجهتها فرنسا في جبال البابور، تأخر الاحتلال الكامل لهذه المنطقة، حيث لم تتمكن فرنسا من فرض سيطرتها التامة إلا بعد سنوات طويلة من المعارك المتواصلة.

ج- تعزيز الوعي الوطني وتهيئة الأرضية لثورات مستقبلية:

رغم القمع الفرنسي، ظلت جبال البابور أحد المعاقل الرئيسية للمقاومة الجزائرية، وساهمت في:

- ترسيخ ثقافة الرفض الشعبي للاستعمار.
- نقل تقاليد المقاومة إلى الأجيال القادمة، مما مهد الطريق لثورة التحرير الجزائرية عام 1954.

شكّلت المقاومة المحلية في جبال البابور حاجزًا أمام الاحتلال الفرنسي، حيث لم يتمكن الجيش الفرنسي من فرض سيطرته بسهولة، رغم استخدامه لسياسات قمعية شديدة. ساعدت الجغرافيا الصعبة، والتنظيم القبلي القوي، والتكتيكات العسكرية الفعالة في إطالة أمد المقاومة، مما أثر بشكل كبير على استراتيجية فرنسا في المنطقة. وعلى الرغم من أن الاحتلال الفرنسي تمكن في نهاية المطاف من بسط نفوذه، إلا أن روح المقاومة ظلت متجذرة لدى السكان، مما ساهم في استمرار الكفاح ضد الاستعمار حتى تحقيق الاستقلال في 1962.

تأثير الاحتلال الفرنسي على البنية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة جبال البابور.

أدى الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف مناطق البلاد، بما في ذلك منطقة جبال البابور. تأثرت هذه المنطقة، المعروفة بتضاريسها الوعرة ومقاومتها الشرسة، بالسياسات الاستعمارية التي هدفت إلى فرض السيطرة وتغيير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين. **(بن شهرة، 2015-2016 الصفحة 60).**

المبحث الثالث: دور العائلات الكبرى في التمكين من الإدارة الاستعمارية

في إطار سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، شكلت العائلات الكبرى أحد الركائز الأساسية التي اعتمد عليها النظام الاستعماري لتمكين الإدارة المحلية وتطبيق سياساته، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى استغلال البنى الاجتماعية التقليدية الراسخة لتفكيك المقاومة وفرض السيطرة عبر آلية تُعرف بـ "فرق تسد". فقد كانت هذه العائلات، التي ترسّخت في نفوذها عبر تاريخ طويل من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تتمتع بمكانة شرعية بين السكان المحليين، مما جعلها جسرًا لتواصل السلطات الاستعمارية مع المجتمع، إذ قامت الإدارة بتعيين زعماء هذه العائلات كممثلين محليين لإدارة الشؤون اليومية وتطبيق التعليمات الرسمية.

يُظهر بحث ستورا (2001) كيف أن الاستعمار الفرنسي لم يعتمد فقط على القوة العسكرية المباشرة، بل كان يسعى إلى "تمكين" النخبة المحلية وتوظيفها ضمن هياكل الدولة الجديدة؛ فقد ساهم ذلك في خلق نموذج إداري غير مباشر يضمن استقرار النظام الاستعماري على المدى الطويل. وفي هذا السياق، لعبت النخبة التقليدية دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة، كانت توفر شرعية محلية للإدارة الاستعمارية، ومن جهة أخرى كانت تُستخدم لتفكيك الوحدة الوطنية من خلال استغلال الخلافات القبلية والتنافس الداخلي، وهو ما أكده ثينوال (1999) في دراسته حول دور العائلات التقليدية في تنظيم الإدارة الاستعمارية. **(Benkhedda, 1986P. P67)**

كما يؤكد بنك(1986) hedda على أن الاستعمار الفرنسي اعتمد في سياسته على إعادة توزيع الثروة والأراضي بطريقة مُمنهجة، إذ تمت مصادرة مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تُمتلكها العائلات المحلية ومن ثم توزيعها على المستوطنين الأوروبيين، مما أضفى على هذه العائلات بعدًا اقتصاديًا جديدًا؛ إذ أصبحت شريكًا لا يتجزأ في إدارة الموارد المحلية، على حساب تحييد القوى التقليدية للمقاومة الوطنية. وفي هذا الصدد، تُشير دراسة بوشوشة (2005) إلى أن هذه السياسة لم تُسهم فقط في تثبيت النظام الاستعماري، بل أدت إلى خلق فجوة اجتماعية متسعة بين النخبة التي تعاونت مع الاستعمار وبين باقي السكان، مما ساهم في إضعاف الروابط الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكل قوة المقاومة.

ومن ناحية أخرى، فإن التعاون بين العائلات الكبرى والإدارة الاستعمارية كان يرتكز على آليات قانونية وإدارية دقيقة، حيث قامت السلطات الفرنسية بتعديل الهياكل القانونية المحلية لتتماشى مع متطلبات النظام الجديد، مما مكّنها من استغلال النفوذ القبلي لتنفيذ سياسات التقسيم والتمييز التي تهدف إلى إضعاف الوحدة الوطنية (العلوي, 2007). وهكذا لم يكن دور هذه العائلات مجرد تعاون عابر، بل تحول إلى

نظام مؤسسي ساهم في ترسيخ سلطة الاستعمار على المجتمع الجزائري على مدى عقود طويلة، وهو ما ترك بصمة عميقة على البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وأسهم في تهيئة الأرض لاحقًا لنشوء الحركات الثورية التي طالبت بالاستقلال.(Bouaziz, 2009. P90)

1- دور عائلة بوعكاز بن عاشور :

في سياق دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لمنطقة شرق الجزائر خلال فترات الاحتلال، تُعدُّ عائلة بوعكاز بن عاشور من العائلات الأرستقراطية النافذة ذات الأثر البالغ في تشكيل المشهد الإداري والسياسي للمنطقة. لقد لعبت هذه العائلة دورًا استراتيجيًا على مدى خمسة قرون تقريبًا، إذ استطاعت أن تُحقق مكانة قيادية في العلاقات مع السلطات المحلية والحكومات العثمانية والفرنسية على حد سواء. فيما يلي نستعرض شرحًا مفصلاً ودقيقًا لدور هذه العائلة استنادًا إلى مصادر أكاديمية ومراجع موثقة.

1-1- أصول ونشأة عائلة بوعكاز بن عاشور:

ترجع أصول عائلة بوعكاز بن عاشور إلى جذور عربية وبربرية متداخلة؛ إذ يُروى أن اللقب "بوعكاز" قد حمله أول من دُعي إليه علي بن الصخري في منتصف القرن السادس عشر، وقد أثبتت المصادر التاريخية أن هذه العائلة استطاعت منذ ذلك الحين أن تتزعم مناطق عدة في شرق الجزائر، خاصة في مناطق الزيبان التي تُعتبر اليوم جزءًا من ولاية بسكرة.

فقد ارتبط اسم العائلة ارتباطًا وثيقًا بالنفوذ القبلي والسلطة المحلية، إذ كانت من أوائل الأسر التي اعتمدها الحكم العثماني في توطيد سلطته، ثم انتقلت إلى مرحلة التعاون مع الاحتلال الفرنسي مع بداية عام 1830. يُذكر أن العائلة لم تقتصر على الظهور كقوة محلية فحسب، بل ساهمت أيضًا في إدارة شؤون القبائل وتأمين استقرارها عبر تقديم الدعم للسلطات القائمة مقابل امتيازات اقتصادية وسياسية.

الدور السياسي والإداري خلال العهد العثماني :

قبل وصول الاحتلال الفرنسي، كانت عائلة بوعكاز بن عاشور تُعتبر من الأسر النافذة التي شغلت مناصب قيادية في الزيبان. فقد كانت للعائلة علاقات وثيقة مع المراكز العثمانية في المنطقة، حيث استفادوا من النظام الإداري القبلي الذي كان يقوم على مبدأ "العشيرة" والولاء الشخصي للشيخ. وفي هذه الفترة، لعبت العائلة دور الوسيط بين السلطات العثمانية والقبائل المحلية، وساهمت في نقل التعليمات الإدارية وتنفيذها وفقًا للتقاليد المحلية. ومن ثم، أصبح لقب "شيوخ العرب" الذي منح للعائلات النافذة – والتي تنافست فيما بينها على هذه السلطة – علامة فارقة في الهوية السياسية للمنطقة، وقد كان أول من نال هذا

اللقب علي بن الصخري المعروف بوعكاز، (أولاد عزالدين حكام مشيخة الزواغة 1800 – 1837 م، 2024 الصفحة 109) مما مهد الطريق لاستمرارية نفوذ العائلة حتى مع تداخل السلطات الخارجية.

1-2- التحول والتكيف في ظل الاحتلال الفرنسي:

مع بداية الاحتلال الفرنسي في عام 1830، واجهت السلطات الاستعمارية تحديات كبيرة في إدارة شؤون السكان المحليين، فكانت تعتمد على النخب التقليدية لتحقيق "حكم غير مباشر". هنا برزت عائلة بوعكاز بن عاشور كأحد الركائز الأساسية التي سعى الفرنسيون لاستمالتها، إذ كانوا يرون في هذه العائلة حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية وبين القبائل المحلية. ومع ذلك، لم تخلو العلاقة من التوتر؛ فقد وردت تقارير بأن عائلة بوعكاز كانت تربطها علاقات مع قوى المقاومة مثل الأمير عبد القادر، مما جعل الفرنسيين يترددون في منحها الثقة الكاملة ويفضلون في بعض الأحيان دعم عائلات منافسة مثل عائلة بن قانة.

وقد أدت هذه السياسة إلى إعادة ترتيب القوى المحلية؛ إذ حاول الاحتلال الفرنسي استخدام تنافس العائلات النافذة لتحقيق مبدأ "فرق تسد" وتفكيك الوحدة الوطنية، فبينما كانت عائلة بن قانة تُعرض نفسها كبديل أكثر ولاءً للسلطات الفرنسية، ظلت عائلة بوعكاز تواجه اتهامات بالارتباط بالمقاومة في بعض المناسبات. وهذا التنافس الداخلي بين العائلتين لم يكن مجرد صراع على المناصب فحسب، بل امتد إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية أثرت على إدارة المنطقة؛ فقد كان يتم استغلال هذه التنافسات لتوزيع المناصب الإدارية والضريبية، مما ساهم في إضعاف المقاومة الشعبية وخلق فجوة بين النخبة المحلية وباقي السكان (Bouaziz, 2009).

1-3- الدور الاجتماعي والاقتصادي لعائلة بوعكاز بن عاشور :

على الصعيد الاجتماعي، ساهمت عائلة بوعكاز بن عاشور في بناء النسيج الاجتماعي للمنطقة من خلال ما تملكه من علاقات قبلية عميقة وروابط دموية متينة. فقد كانت العائلة تحتفظ بدورها التقليدي في تنظيم شؤون العشائر والقبائل، كما لعبت دورًا في التوسط بين الجماعات المختلفة في المنطقة. وقد أدت هذه العلاقات إلى منح العائلة نفوذاً واسعاً مكنها من التأثير في القرارات المحلية وتنفيذ السياسات الاستعمارية بشكل فعال. (أرستقراطية العائلات في الشرق الجزائري (1830 – 1870) ، 2019 الصفحة 231)

أما من الناحية الاقتصادية، فقد ساهمت عائلة بوعكاز في إدارة الموارد المحلية، سواء من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية أو تنظيم الأنشطة التجارية داخل المنطقة. ففي ظل سياسة الاحتلال الفرنسي التي كانت تقوم على استملاك الأراضي وتوزيعها على المستوطنين، لعبت العائلة دورًا مزدوجًا؛ إذ استطاعت أن تحافظ على بعض من ممتلكاتها وأن تحصل على امتيازات مالية واجتماعية مقابل تعاونها مع

الإدارة الفرنسية. وفي بعض الدراسات، ورد أن هذه الامتيازات ساعدت على خلق نوع من الازدواجية في الهوية المحلية، حيث أصبح بعض أفراد العائلة يُنظر إليهم على أنهم عناصر متعاونة مع الاستعمار، مما أثر على صورة المقاومة الوطنية.

4-1- التنافس الداخلي وتداعياته على المشهد السياسي:

لم يكن التعاون مع السلطات الاستعمارية قرارًا خاليًا من المخاطر، فقد أدت المنافسة بين عائلة بوعكاز وعائلات أخرى مثل بن قانة إلى تأجيج الصراعات الداخلية بين النخب المحلية. فقد سعى الفرنسيون إلى استغلال هذه الصراعات لتفكيك الوحدة الوطنية وإضعاف مقاومة الشعب، حيث كانت تُستخدم التقارير والاتهامات المتبادلة بين العائلتين كوسيلة لإثارة الشكوك بين السكان وإضعاف الروابط القبلية.

وفي هذا السياق، تظهر دراسة من جامعة تيارت أن هذه المنافسات أدت إلى إعادة توزيع القوى المحلية بشكل خلّاق ومثير، حيث انقسمت السلطة بين عدة فصائل صغيرة بدلاً من وجود قوة موحدة قادرة على قيادة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال.

وقد أثرت هذه المنافسة أيضًا على استقرار المنطقة، إذ أدت إلى تغييرات متكررة في المناصب القيادية وتداخل الأدوار بين أفراد العائلات النافذة، مما أتاح للسلطات الاستعمارية الفرصة لتطبيق سياسات "فرق تسد" واستغلال الانقسامات لصالحها. وقد ترك هذا النظام أثرًا طويل الأمد على الحياة السياسية والاجتماعية في شرق الجزائر، ولا يزال يدرس في إطار التحليل التاريخي للنفوذ القبلي والعائلي في الجزائر الحديثة.(Boumza, 2008-2009. PP 92- 95)

بفضل استغلاله للعلاقات مع العائلات النافذة، استطاعت الإدارة الفرنسية أن تُسيطر على المنطقة بطريقة غير مباشرة، معتمدة على آليات تقليدية لإدارة الشؤون المحلية. وعلى الرغم من أن التعاون مع عائلة بوعكاز بن عاشور ساهم في تأمين استقرار نسبي في بعض الأحيان، إلا أن التنافس الداخلي بين هذه العائلات أدى إلى تفتيت المقاومة الوطنية وإضعاف الروابط الاجتماعية بين القبائل.

كما أن للسياسات التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في هذا الشأن تأثيرات اقتصادية واجتماعية واضحة، فقد ساهمت في إعادة توزيع الثروة والسلطة في المنطقة بشكل يخدم مصالح الاحتلال على حساب التنمية المحلية. ومن ناحية أخرى، تركت هذه السياسة إرثًا تاريخيًا معقدًا، حيث ما زالت تُستدعى في النقاشات حول الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية في الجزائر؛ إذ تُعدُّ هذه الفترات من التاريخ مثالًا على كيفية استغلال النخب المحلية لتحقيق أهداف استعمارية، وهو ما يؤثر حتى اليوم على الصورة التاريخية للمقاومة الوطنية.

يُعتبر دور عائلة بوعكاز بن عاشور مثالاً بارزاً على الطريقة التي استطاعت بها النخبة التقليدية في شرق الجزائر أن تكيّف نفسها مع المتغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة، بدءًا من فترة الحكم العثماني مرورًا بفترة الاحتلال الفرنسي، وانتهاءً بالتنافس الداخلي الذي ساهم في تشكيل معالم النظام الإداري والسياسي المحلي. لقد لعبت هذه العائلة دورًا مزدوجًا؛ حيث ساعدت في بناء استراتيجيات التعاون مع السلطات الخارجية لتحقيق امتيازات خاصة، وفي نفس الوقت كانت سببًا في تفكيك الوحدة الوطنية عبر الانقسامات الداخلية. تبقى دراسة هذه العائلة ومناصبها في التاريخ الجزائري موضوعًا غنيًا يستدعي المزيد من البحث والتحليل لفهم أبعاد العلاقات بين القوى التقليدية والسلطات الاستعمارية في الجزائر. **(Bouaziz, 2009. P47)**

2- دور عائلة أولاد عز الدين:

في إطار دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لمنطقة الشرق الجزائري، تُعدُّ عائلة أولاد عز الدين من الأسر الأرستقراطية التي لعبت دورًا محوريًا في رسم ملامح الحياة المحلية عبر قرون عدة. فقد استطاعت هذه العائلة – التي يُقال إنها تحمل نسبًا نبويًا وترتبط بعامِلٍ ديني واجتماعي متأصل – أن تُثبّت وجودها وتُمارس تأثيرها في شتى ميادين الحكم والإدارة، سواء خلال الحقبة العثمانية أو في فترة الاحتلال الفرنسي. فيما يلي عرض مفصل لدور هذه العائلة استنادًا إلى مصادر أكاديمية موثوقة:

2-1- الأصول والنشأة:

تُعزى أصول عائلة أولاد عز الدين إلى جذور تاريخية عميقة؛ إذ يُقال إنها انحدرت من ذرية عظيمة تحمل اسم "عز الدين" الذي يعني "مجد الدين"، ما أكسبها سمعةً دينية مميزة. وقد نُقلت الروايات التاريخية أن للعائلة حضورًا منذ العصور الإسلامية الأولى في المغرب العربي، حيث شاركت في بناء النظم الإدارية والقبلية التي كانت تُشكّل الأساس للسلطة المحلية.

2-2- الدور خلال الحقبة العثمانية :

كان النظام العثماني في الجزائر يعتمد إلى حد كبير على استغلال الهياكل القبلية والنخبة المحلية لتسيير الشؤون الإدارية. وفي هذا السياق، برزت عائلة أولاد عز الدين كأحد الأعمدة التي اعتمد عليها الحكم العثماني في منطقة الشرق الجزائري؛ إذ تولت الأسرة مهام جمع الضرائب وتنظيم العلاقات بين القبائل وتطبيق النظام العرفي، ما جعلها حلقة وصل بين الدولة العثمانية والسكان المحليين. وقد ساهم ذلك في ترسيخ سلطة العائلة، إذ كانت تُعتبر من العائلات التي تمتلك شرعية اجتماعية ودينية تُمكنها من الحفاظ على نظام التماسك القبلي والالتزام بتقاليد المنطقة. **(Benkhedda, 1986. P114-118)**

2-3- التكيف مع الاحتلال الفرنسي :

مع بدء الاحتلال الفرنسي في عام 1830، واجهت السلطات الجديدة تحديًا في إدارة الأراضي والسكان المحليين، فاعتمدت في ذلك على النخب التقليدية كمكونات أساسية في نظام "الحكم غير المباشر". وفي هذه الفترة، حاولت الإدارة الفرنسية استمالة عائلة أولاد عز الدين لما لها من نفوذ محلي طويل الأمد؛ إذ تم تعيين بعض أفرادها في مناصب إدارية عليا وفي المكاتب العربية، ما ساعد على ربط السلطة الفرنسية بالشبكة القبلية التقليدية. ورغم أن العلاقة لم تكن خالية من التعقيدات، إذ تخللتها موجات من التنافس مع أسر أرستقراطية أخرى، فإن تعاون الأسرة مع الفرنسيين منحها امتيازات معينة، مثل المشاركة في تنظيم شؤون القبائل وترتيب الجباية وتطبيق بعض القوانين المدنية التي هدفت إلى تهذيب النظام الاجتماعي وفقًا للنموذج الاستعماري.

2-4- التأثير الاجتماعي والاقتصادي:

امتدت نفوذ عائلة أولاد عز الدين إلى البعد الاقتصادي؛ فقد كانت العائلة تمتلك أراضي زراعية شاسعة في المناطق الخصبة بالشرق الجزائري، إلى جانب مشاركتها في التجارة المحلية والدولية. واستُخدمت هذه الممتلكات كوسيلة لتعزيز النفوذ السياسي، إذ كانت تُعدُّ الثروة الاقتصادية ركيزة أساسية في الحفاظ على السلطة التقليدية. كما ساهمت العائلة في تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال دورها في حل النزاعات القبلية وإدارة شؤون الأسرة والعرش، مما أكسبها مكانة رفيعة بين السكان المحليين، وأدى ذلك إلى تماسك النسيج الاجتماعي في المنطقة رغم ضغوط الاحتلال. **(طالي معمر، 2024 الصفحة 109)**

التنافس الداخلي والعلاقات مع الأسر الأخرى:

لم يكن تأثير عائلة أولاد عز الدين معزولاً عن التنافس مع الأسر الأرستقراطية الأخرى مثل عائلة بوعكاز وعائلة بن قانة؛ فقد شكلت العلاقات بين هذه الأسر شبكة معقدة من التحالفات والصراعات التي كان يُستغل منها نفوذ السلطة. ففي إطار سياسة الاحتلال الفرنسي القائمة على مبدأ "فرق تسد"، حاولت السلطات استغلال هذا التنافس الداخلي لزرع الشقاق بين النخبة المحلية، ما أدى إلى إضعاف الوحدة الوطنية. ومع ذلك، استطاعت عائلة أولاد عز الدين أن تحافظ على بعض من استقلاليتها ونفوذها من خلال علاقات مصاهرة واتفاقيات سياسية كانت تخدم مصالحها وتضمن لها بعض الحصانة من التدخل المباشر للسلطة الاستعمارية.

أسهم دور عائلة أولاد عز الدين في تشكيل واقع منطقة الشرق الجزائري على المستويين السياسي والاجتماعي، حيث ساعدت في إدارة شؤون القبائل وتنظيم الحياة اليومية وتحصيل الضرائب، ما كان له

بالغ الأثر في إرساء أسس النظام الإداري في المنطقة. كما أن استغلالها من قبل السلطات الاستعمارية ترك بصمة دائمة على الذاكرة الوطنية، إذ يُستشهد بها في الدراسات التاريخية كنموذج على كيفية تكيّف النخب المحلية مع متغيرات السلطة الخارجية، رغم الضغوط والتحديات التي واجهتها. وتظل هذه التجربة مصدرًا هامًا لفهم آليات السيطرة الاستعمارية والعلاقة المعقدة بين السلطة التقليدية والمستعمر، ما يفتح الباب أمام دراسات مقارنة في سياق تاريخ المقاومة والهوية الوطنية في الجزائر. **(طالي معمر، 2024 الصفحة 96)**

خلاصة الفصل الأول:

يُظهر تحليل دور عائلة أولاد عز الدين أن هذه العائلة لم تكن مجرد كيان قبلي ثابت، بل كانت عنصرًا متحركًا استطاع التكيف مع الظروف السياسية المتغيرة، من الحكم العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، واستغلال موقعها الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق مصالحها. وقد ساهمت هذه التجربة في تشكيل النظام الإداري المحلي وإرساء نموذج للتعامل مع القوى الاستعمارية يعتمد على الوساطة والتنافس الداخلي، مما ترك أثرًا طويل الأمد في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

الفصل الثاني:

انتفاضة سكان جبال البابور

(زاوغة وفرجيوة أنموذج)

المبحث الأول: أسباب الانتفاضة

المبحث الثاني: سير الانتفاضة

المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسي تجاه انتفاضة سكان جبال البابور

تشكلت الأسباب السياسية لاندلاع انتفاضة سكان جبال البابور، ولا سيما في مناطق مثل زاوغة وفرجيوة، نتيجةً لتراكم ممارسات الاحتلال الفرنسي التي أدت إلى تهميش القادة المحليين وتجريد السكان من حقوقهم السياسية الأساسية. ففي أعقاب غزو فرنسا للجزائر، فرضت السلطات نظامًا مركزيًا واستبداديًا لم يكن يأخذ بعين الاعتبار الهياكل السياسية التقليدية التي كانت تُنظِّم حياة القبائل المحلية، ما أدى إلى تقويض شرعية القيادات التقليدية وتفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة. وقد تميزت هذه السياسات بفرض ضرائب باهظة، والتجنيد القسري، وإعادة توزيع الأراضي لصالح المستوطنين الأوروبيين، مما أثار شعورًا بالظلم والاستبعاد السياسي بين السكان المحليين. كما أدت الإجراءات الإدارية القمعية إلى تعطيل آليات التفاوض والحوار مع القادة المحليين، إذ سعت الإدارة الفرنسية إلى فرض "نظام حكم غير مباشر" يستغل المنافسات الداخلية بين النخب التقليدية لصالحها، مما أسهم في تأجيج الانقسامات وتعميق الانفصال بين القبائل. وقد تبلورت هذه السياسات في محاولات عدة لاستغلال ضعف التمثيل السياسي المحلي وإدخال تغييرات جذرية على نظم الحكم التي عرفها المجتمع القبلي لقرون، وهو ما دفع السكان إلى الرد بانتفاضة شعبية تعبر عن رفضهم للهيمنة الاستعمارية والتدخل في شؤونهم الداخلية.

المبحث الأول: أسباب الانتفاضة

أولا: الأسباب السياسية

تشكلت الأسباب السياسية لاندلاع انتفاضة سكان جبال البابور (زاوغة وفرجيوة) كنتيجة لتراكم ممارسات الاحتلال الفرنسي التي قلبت موازين السلطة التقليدية في المنطقة. فمنذ بداية الاحتلال في عام 1830، فرضت السلطات الفرنسية نظامًا مركزيًا استبداديًا رفض الاعتراف بالنظم القبلية التقليدية، مما أدى إلى تهميش القادة المحليين والأنظمة الدينية والسياسية التي كانت تُشكّل مصدر شرعية حكمية لدى القبائل (Benkhedda, 1986).

وقد شملت هذه السياسات فرض ضرائب باهظة والتجنيد القسري ومصادرة الأراضي لصالح المستوطنين الأوروبيين، وهي إجراءات قوبلت برفض شعبي حاد أدى إلى تفكيك آليات الحوار والتفاوض التقليدية بين الأعيان والسكان المحليين.

كما أن السياسة الفرنسية القائمة على "فرق تسد" أسهمت في تفكيك الوحدة السياسية للمجتمع القبلي، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى استغلال الانقسامات الداخلية والتنافس بين العائلات الأرستقراطية مثل تلك التي كانت تتنافس على لقب "شيوخ العرب"، مما أدى إلى إضعاف النسيج السياسي

والاجتماعي المحلي وفي هذا السياق، أدت محاولات إعادة تنظيم السلطة عن طريق تعيين ممثلين من النخبة المحلية في المناصب الإدارية – دون منحهم صلاحيات حقيقية – إلى خلق شعور بالاغتراب وفقدان الثقة في النظام الذي أصبح يُنظر إليه كأداة لقمع الهوية الوطنية والسياسية. **(Saad Allah, 2011.P256)**

كما أن تطبيق نظام قانوني أجنبي يتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، فضلاً عن إقصاء القادة التقليديين من صنع القرار، كان له دورٌ كبير في تأجيج الغضب الشعبي وتحويله إلى انتفاضة مسلحة.

بهذا التجمع من السياسات القمعية وإعادة توزيع السلطة التي خلت من الشرعية المحلية، تبلورت الأسباب السياسية التي دفعت سكان جبال البابور إلى الانتفاضة، ساعين لاستعادة كرامتهم ونفوذهم التقليدي ومقاومة الهيمنة الاستعمارية المفروضة عليهم.

فيما يلي مجموعة من الأسباب السياسية التي ساهمت في اندلاع انتفاضة سكان جبال البابور (زاوغة وفرجيوة) :

☆ فرض نظام مركزي استبدادي :

فرض الاحتلال الفرنسي نظام حكم مركزي يُهمّش النظم التقليدية المحلية والقيادات القبلية التي كانت تدير شؤون المجتمع وفقًا للأعراف الموروثة؛ ما أدى إلى فقدان الشرعية التاريخية للقيادة المحلية وإحساس متزايد بالظلم بين السكان.**(Benkhedda, 1986. PP 112-115)**

☆ السياسات المالية القمعية :

تم تطبيق ضرائب باهظة وتجنيب التجنيد القسري على السكان المحليين، مما تسبب في استنزاف الموارد الاقتصادية وزاد من شعور الشعب بالإقصاء والظلم السياسي، وبالتالي دفعهم للانتفاضة كرد فعل على هذه السياسات.

☆ مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها :

قامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي الزراعية الثمينة وتحويل ملكيتها للمستوطنين الأوروبيين، مما أدى إلى تهميش القوى الاقتصادية التقليدية التي كانت تُستند إليها الهياكل الاجتماعية المحلية، وأسهم ذلك في تفكيك الروابط الاقتصادية التي كانت تدعم الحكم القبلي. **(Boumza, 2008-2009. PP 92-95)**

☆ **سياسة "فرق تسد" واستغلال الانقسامات الداخلية :**

اعتمد الاحتلال الفرنسي سياسة "فرق تسد" لاستغلال التنافس والصراعات الداخلية بين الأسر الأرستقراطية والقبائل، مما أدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية وإضعاف القدرة على تنظيم المقاومة ضد الهيمنة الاستعمارية .

☆ **إدخال نظام قانوني وإداري أجنبي:**

أدى تطبيق نظام قانوني وإداري غريب عن الأعراف والتقاليد المحلية إلى تعطيل آليات الحوار والتفاوض بين الأعيان التقليدية والسكان، ما تسبب في إحباط القيادات المحلية وأدى إلى تصاعد السخط السياسي.(Boumza, 2008-2009. P47)

هذه النقاط تُظهر كيف أن السياسات الاستعمارية الفرنسية أدت إلى تهميش النظم التقليدية وخلقت مناخًا سياسيًا قاسيًا دفع سكان جبال البابور إلى الرد بانتفاضة شعبية من أجل استعادة حقوقهم وكرامتهم.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

في سياق الانتفاضة، لعبت الأسباب الاقتصادية دورًا رئيسيًا في تحفيز السكان المحليين على النهوض ضد السياسات الاستعمارية، وقد تبلورت هذه الأسباب في النقاط التالية:

- **مصادرة الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها:**

قامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي الزراعية الثمينة من السكان المحليين وإعادة توزيعها لصالح المستوطنين الأوروبيين، مما أدى إلى حرمان الفلاحين من مصادر رزقهم التقليدية وتفاقم الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المحلية.

◇ **فرض ضرائب باهظة وأعباء مالية قاسية:**

فرضت الإدارة الاستعمارية نظام ضرائب ثقيلاً يشمل الضرائب على الأراضي والمحاصيل، بالإضافة إلى تكاليف التجنيد القسري، وهو ما أثقل كاهل الأسر المحلية وأدى إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة الشعور بالظلم الاقتصادي. (Saad Allah, 2011.PP50-55)

◇ **التجنيد القسري وأعباء العمل الإجباري:**

استُخدمت آلية التجنيد القسري لتحويل جزء كبير من القوى العاملة المحلية إلى خدمة الجيش وأعمال البنية التحتية، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتقليل الإنتاج الزراعي والحرفي.

◇ **تعطيل النظام التجاري المحلي:**

أدت السياسات الاستعمارية إلى إعادة هيكلة النظام التجاري بما يخدم مصالح المستوطنين الأوروبيين، مما تسبب في تعطيل شبكات التبادل التجاري التقليدية وتأثر الأسواق المحلية، الأمر الذي أسهم في تراجع النشاط الاقتصادي لدى السكان الأصليين

بالإضافة إلى النقاط التي ذُكرت سابقًا، نجد أن السياسات الاقتصادية للاستعمار الفرنسي أدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي التقليدي بطرق متعددة. فقد أدت مصادرة الأراضي الزراعية إلى فقدان الفلاحين لوسيلة معيشتهم الأساسية، حيث أصبحت تلك الأراضي تُحول إلى مستوطنات أوروبية تُستغل في إنتاج محاصيل تُصدّر خارج البلاد، مما خلّف فجوة اقتصادية عميقة وأثر سلبًا على الأمن الغذائي للسكان المحليين كما أن فرض الضرائب القاسية على المنتجات الزراعية والحرفية لم يكتفِ بتثبيت النظام الاستعماري فحسب، بل ساهم أيضًا في تقليص قدرة الأسر المحلية على الاستثمار في تطوير أساليب الزراعة والإنتاج؛ مما زاد من معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية، وبالتالي خلق حالة من الإحباط والتراكم الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع مستويات السخط الشعبي. **(Saad Allah, 2011.P256)**

وأدى تجنيد السكان بشكل قسري إلى استنزاف القوى العاملة التي كانت تساهم في الإنتاج المحلي، إذ اضطر العديد من الفلاحين إلى ترك أراضيهم للعمل في الجيش أو في مشاريع البنية التحتية للفرنسيين، مما قلل من الإنتاج الزراعي وزاد من تبعية السكان للمساعدات الخارجية. كما أن تطبيق سياسة "الأرض المحروقة" كوسيلة للردع العسكري تسبب في تدمير البنية التحتية الزراعية مثل الري والصرف الصحي، مما جعل إعادة بناء الأنظمة الاقتصادية التقليدية أمراً شبه مستحيل في فترة قصيرة **(Boumza, 2008-2009.P47)**.

وأخيرًا، أدى انقسام النظام الاقتصادي المحلي إلى تفكيك شبكات التبادل التجاري التقليدية التي كانت تربط بين القرى والأسواق، بحيث أصبحت الأسواق المحلية تعاني من انخفاض في حركة التبادل والبيع والشراء، مما أثر على القدرة الشرائية للسكان وأدى إلى انخفاض مستوى الدخل العام. كل هذه العوامل الاقتصادية المترابطة ساهمت في خلق مناخ اقتصادي خانق، دفع السكان إلى انتفاضة كرد فعل طبيعي على السياسات القمعية التي أثرت في كل جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. **(Saad Allah, 2011.P256)**

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

على الصعيد الاجتماعي، لعبت السياسات الاستعمارية الفرنسية دورًا حاسمًا في تفكيك النسيج الاجتماعي التقليدي في منطقة جبال البابور، حيث أدت إلى تآكل الروابط القبلية والعائلية التي كانت تُشكل أساس الهوية المشتركة للمجتمع المحلي. فقد فرض الاحتلال نظامًا إداريًا مركزيًا مخالفًا للأعراف والتقاليد المحلية، مما أسفر عن إقصاء القيادات التقليدية وإضعاف آليات الشورى والمصالحة التي اعتمدت عليها القبائل في إدارة شؤونها، وهو ما خلّق حالة من الانقسام الداخلي وصعوبة توحيد الصفوف ضد القوى الخارجية كما ساهم فرض اللغة والثقافة الفرنسية في المؤسسات التعليمية والإدارية في تهميش الهوية الثقافية الأصيلة، مما دفع السكان إلى الشعور بالاغتراب وفقدان الثقة بالنظام الذي فرض عليهم قيمًا جديدة غريبة عن تراثهم التاريخي . وأدى استبعاد القادة المحليين من مواقع اتخاذ القرار إلى تفاقم التنافسات الداخلية بين الأسر الأرستقراطية، حيث استُخدمت سياسة "فرق تسد" لاستغلال الانقسامات القبلية وتفتيت الوحدة الاجتماعية، ما زاد من حدة الاحتقان الشعبي وأسهم في تأجيج الاستياء العام، كما أدت السياسات الاقتصادية القمعية، مثل فرض الضرائب الباهظة وتجنيب التجنيد القسري، إلى تعطيل النشاط الاقتصادي التقليدي وتفاقم معاناة الأسر المحلية، مما ساهم في زيادة الحصار الاجتماعي والاقتصادي الذي شعر به المواطنون. وبذلك تشكلت مجموعة من الأسباب الاجتماعية المتداخلة التي دفعت سكان جبال البابور إلى النهوض بالانتفاضة كوسيلة لاستعادة كرامتهم ورفضهم للتغييرات المفروضة على أنماط حياتهم التقليدية.

فيما يلي مجموعة من النقاط المفصلة التي توضح الأسباب الاجتماعية لاندلاع انتفاضة سكان جبال البابور (زاوغة وفرجيوة)، مع ذكر المصادر الموثوقة:

– أدى الاحتلال الفرنسي إلى فرض نظام حكم مركزي استبدادي قوض الروابط الاجتماعية والقبلية التي كانت تُشكل النسيج التاريخي للمجتمع الجزائري، إذ تم تعطيل آليات الشورى والتشاور التي اعتمدت عليها القبائل في تنظيم شؤونها الداخلية. هذا التفكك أثر بشكل مباشر على قدرة المجتمع على الدفاع عن ذاته وإدارة نزاعاته بطريقة تقليدية، مما ساهم في خلق حالة من الاضطراب الاجتماعي.

– طبقت السلطات الاستعمارية نظامًا ماليًا قاسيًا شمل فرض ضرائب باهظة وتجنيب التجنيد القسري، ما أدى إلى خلق فجوة اقتصادية كبيرة بين الطبقات الاجتماعية. وقد ساهمت هذه السياسات في تهميش الفلاحين والحرفيين الذين كانوا يعتمدون على الزراعة والصناعات التقليدية، مما زاد من الإحساس بالظلم الاجتماعي وانعكس ذلك على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

– فرض الاحتلال الفرنسي اللغة والثقافة الفرنسية على السكان المحليين، مما أسهم في إضعاف الهوية الثقافية واللغوية للمجتمع الجزائري. أدى ذلك إلى تهميش التراث الثقافي التقليدي وظهور شعور بالاغتراب لدى الفئات المحلية، حيث فقد السكان جزءًا من إرثهم التاريخي والاجتماعي الذي كان يشكل أساسًا لتماسكهم الاجتماعي.

– تم استبعاد القيادات المحلية التقليدية من مواقع صنع القرار، مما أثر على قدرة المجتمع على تنظيم مقاومة جماعية فعالة. هذا الإقصاء ساهم في زيادة الشعور بعدم العدالة الاجتماعية وفقدان الثقة في النظام الذي فرضه الاحتلال، وبالتالي دفع العديد من الفئات إلى اتخاذ مواقف احتجاجية حادة **(Boumza, 2008-2009.PP92-95)**

1 - مضايقة العائلات الكبرى ضريبيا :

فرض الاحتلال الفرنسي للجزائر سياسات مالية قمعية كانت بمثابة آلية منهجية لإضعاف العائلات الكبرى والنخ التقليدية التي كانت تُشكّل الدعامة الأساسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فمنذ عام 1830، اعتمدت الإدارة الاستعمارية على نظام ضريبي صارم استهدف حصص الأراضي والممتلكات التي كانت تُمتلكها هذه العائلات، إذ تم فرض ضرائب باهظة وغير متناسبة مع القدرة الاقتصادية للسكان المحليين، مما أدّى إلى تجريد هذه النخب من مواردها الاقتصادية الحيوية. وقد كانت هذه السياسات جزءًا من استراتيجية «فرق سد»، إذ سعت السلطات الفرنسية إلى استغلال الانقسامات القبلية وإضعاف الوحدة الوطنية؛ فقد أدت مصادرة الأراضي الزراعية وتحويلها إلى ملكية المستوطنين الأوروبيين إلى تفكيك النظام الاقتصادي التقليدي الذي اعتمدت عليه العائلات الكبرى، مما خلق فجوة اقتصادية كبيرة وزاد من الشعور بالظلم بين لفلاحين والطبقات العاملة. علاوة على ذلك، فرت الضرائب القاسية والتكاليف الإدارية المرتفعة على المنتجات الزراعية والحرفية، وهو ما أثر سلبًا على القدرة الإنتاجية للمجتمعات المحلية، إذ أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتأزم الأمن الغذائي، مما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية كم أن تطبيق هذه السياسات المالية لم يكن مجرد إجراء لجمع الإيرادات، بل كان يحمل أبعادًا سياسية تهدف إلى إعادة توزيع السلطة والثروة؛ إذ قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة ممتلكات العائلات الكبرى وتوزيعها على المستوطنين، مما تسبب في إضعاف الروابط الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي اعتمدت عليها النظم القبلية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة بين العائلات والقبائل، مما أسهم في زيادة الانقسامات الداخلية وتشجيع بعض النخب على التعاون مع النظام

الاستعماري مقابل حصولهم على امتيازات إدارية، في حين تحول آخرون إلى المعارضة الشرسة كرد فعل على هذا الظلم الاقتصادي والاجتماعي.(Zoubir, 2013.P78)

إضافة إلى ذلك، فإن فرض نظام ضرائب لا يُراعى فيه الفوارق الاقتصادية المحلية دفع الكثير من السكان إلى اتخاذ مواقف مقاومة، سواء على المستوى السلمي أو المسلح، للمطالبة بحقوقهم واستعادة السيطرة على مواردهم، وهو ما شكل جزءًا لا يتجزأ من الدافع الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية في جبال البابور، وخاصة في مناطق مثل زاوغة وفرجيوة. وفي ضوء هذه السياسات المالية، يصبح من الواضح أن مضايقة العائلات الكبرى ضريبياً لم تكن مجرد إجراء لجمع الأموال فحسب، بل كانت تُعدُّ آلية استراتيجية لإعادة تشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي بما يخدم مصالح الاحتلال الفرنسي على حساب الهوية الوطنية والكرامة الشعبية؛ حيث شكل هذا الظلم المالي عاملًا محفزًا رئيسيًا لتأجيج الغضب الشعبي وتحفيز الجماهير على النهوض بالانتفاضة للدفاع عن حقوقها ومصالحة. (Boumza, 2008-2009.P96)

2 - اتهام رؤساء العائلات الكبرى بالتقصير في أداء المهام الموكلة لهم :

يُتهمُّ رؤساء العائلات الكبرى بالتقصير في أداء المهام الموكلة إليهم في ظل النظام الاستعماري الفرنسي، وذلك نتيجة لتداخل عوامل داخلية وخارجية أثرت على قدرتهم على أداء واجباتهم التقليدية التي كانت تُشكل الرابط الحيوي بين السلطة المحلية والمجتمع القبلي. فقد كانت هذه العائلات، التي اعتمد عليها الاحتلال الفرنسي لتحقيق سياسة "الحكم غير المباشر"، مُكلفة بتنظيم شؤون القبائل وجباية الضرائب وتقديم خدمات الوساطة الاجتماعية بين السلطات الاستعمارية والسكان المحليين. ومع ذلك، واجهت تلك النخب تحديات كبيرة ناجمة عن إعادة هيكلة السلطة والأنظمة القانونية المفروضة من الخارج، ما أدى إلى إضعاف القواعد التقليدية التي كان يعتمد عليها النظام الاجتماعي المحلي. وقد انتُهجت سياسات مالية وإدارية قمعية فُرضت على هذه العائلات، حيث فرض الاحتلال ضرائب باهظة ومناطق إدارية خاصة، مما جعلها تنخرط في صراعات داخلية للتنافس على الحصول على الامتيازات الإدارية والاقتصادية بدلًا من أداء المهام التي كانت تُفترض بها خدمة المجتمع بشكل جاد .(Benkhedda, 1986. P118)

ومن جهة أخرى، فإن عدم توافق السياسات الاستعمارية مع الأعراف والتقاليد المحلية أدى إلى تشتت السلطة وعدم الاستقرار السياسي في المناطق القروية، وهو ما أثار انتقادات واسعة من قبل التيارات الوطنية والإصلاحية. فقد أُتهم بعض رؤساء هذه العائلات بتفضيل مصالحهم الشخصية والحفاظ على النفوذ القبلي الضيق بدلاً من تنظيم وإدارة شؤون المجتمع على أساس شامل ومنصف. وكان من أبرز مظاهر التقصير ما يتمثل في عدم تحصيل الضرائب بفعالية، وفشلهم في منع التجنيد القسري والتدخل في الشؤون المحلية،

مما أدى إلى تفاقم معاناة السكان وارتفاع معدلات الاستياء الشعبي. وبهذا الصدد، استخدمت السلطات الفرنسية مثل هذه الانتقادات لتبرير تدخلها المباشر وتفكيك النظام القبلي التقليدي، مما ساهم في خلق بيئة من الانقسامات والصراعات الداخلية بين النخب المحلية.

علاوة على ذلك، فإن هذه الانتقادات لم تقتصر على الجانب المالي والإداري فحسب، بل امتدت لتشمل الجانب الاجتماعي والثقافي، إذ اتُهمت بعض العائلات بتجاهل الدور الديني والثقافي الذي كان من المفترض أن تقوم به في الحفاظ على الهوية الوطنية والتراث الشعبي. وفي ظل الظروف التي فرضها الاحتلال الفرنسي، أصبحت هذه الانتقادات سلاحاً يستخدمه كل من السلطات الاستعمارية والحركات الوطنية لإضعاف شرعية النخب التقليدية، مما أدى إلى تآكل الثقة بين السكان ورؤسائهم المحليين، وفتح باباً أمام حركات المقاومة الوطنية التي طالبت بإعادة استعادة حقوق الشعوب في إدارة شؤونها الداخلية .

بالتالي، فإن إتهام رؤساء العائلات الكبرى بالتقصير في أداء المهام الموكلة إليهم كان نتيجة لتفاعل معقد بين سياسات الاحتلال القمعية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي، وبين الفشل في تكييف النظم التقليدية مع المتطلبات الحديثة التي فرضها الاحتلال. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تفكيك البنية الاجتماعية في المناطق القروية، مما ساهم في زعزعة الوحدة الوطنية وإحداث انقسامات داخلية استُغلّت لاحقًا في مسيرة النضال الوطني ضد الاستعمار. (تيتة ليلة، 2015 الصفحة 245)

3 - تجريد العائلات الكبرى من الامتيازات الممنوحة لهم :

تُعدُّ عملية تجريد العائلات الكبرى من الامتيازات التقليدية واحدة من الاستراتيجيات المركزية التي اتبعتها السلطات الفرنسية خلال فترة الاحتلال، وذلك ضمن سياستها المُنظّمة لـ "فرق تسد" التي هدفت إلى تفكيك النظم الاجتماعية التقليدية وإضعاف النفوذ المحلي. ففي النظام القبلي القديم، كانت للعائلات الكبرى امتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية مُثبتة عبر قرون من التاريخ، منها حق المشاركة في صنع القرار المحلي، والتحكم في توزيع الأراضي والموارد، والتمتع بوضع اجتماعي رفيع يستمد شرعيته من الأعراف الدينية والقبلية. ومع وصول الاحتلال الفرنسي في عام 1830، شرعت الإدارة الاستعمارية في إعادة هيكلة النظام الإداري وفق نموذج أجنبي قائم على القانون الفرنسي، مما أدى إلى إلغاء أو تقليل هذه الامتيازات التاريخية. فقد تم فرض نظام ضريبي قاسٍ أدى إلى تجريد هذه العائلات من مواردها الاقتصادية، حيث خضعت ممتلكاتهم ومزارعهم للإصدارة وإعادة التوزيع لصالح المستوطنين الأوروبيين. كما تم استبعاد القيادات التقليدية من مواقع اتخاذ القرار، إذ حلت مناصب المسؤولية أشخاص يُنظر إليهم على أنهم متعاونون مع النظام الاستعماري، مما أدى إلى تآكل الشرعية التقليدية لتلك النخبة. بالإضافة إلى ذلك، تم

تطبيق قوانين جديدة تخالف الأعراف المحلية، مما أسهم في تفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة بين هذه العائلات والقبائل، وأسفر عن حالة من الانقسام الداخلي جعلت من الصعب على المجتمع تنظيم مقاومة موحدة ضد الهيمنة الأجنبية. وقد أثبتت دراسات مثل دراسة بنكدَة (1986) وسعد الله أبو القاسم (2011) وبومزة (2008) أن هذا التجريد لم يكن مجرد إجراء لجمع الأموال بل كان خطوة استراتيجية لإضعاف النظام التقليدي، مما أسهم في زيادة السخط الشعبي ودفع الكثيرين إلى النهوض بالانتفاضة كوسيلة لاستعادة الحقوق الوطنية والاقتصادية.

4 - إصدار القانون المشيخي : le Senatus Consulte

إصدار القانون المشيخي (Le Senatus Consultum) كان خطوة استراتيجية أساسية اتخذتها السلطات الفرنسية لتنظيم النظام السياسي المحلي في الجزائر عبر إعادة هيكلة السلطة التقليدية. فقد جاء هذا القانون كرد فعل على الواقع الاجتماعي والسياسي الذي كان يُهيمن فيه النظام القبلي التقليدي، والذي اعتمد على تنظيم علاقات النخبة المحلية وتوزيع السلطة عبر أسس عريقة مرسومة على الأعراف والتقاليد. وفي إطار سياسات "فرق تسد" التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية، سعت فرنسا إلى تجريد النخبة التقليدية من امتيازاتها التاريخية، ومنحها دوراً موحداً ومنظماً يخضع للمبدأ المركزي للسلطة الاستعمارية.

ينص هذا القانون على إعادة توزيع الصلاحيات بين القيادة التقليدية والسلطة المركزية، حيث تم إلغاء بعض الامتيازات الموروثة التي كانت تمنح لرؤساء العائلات والقبائل حق اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة الشؤون المحلية، مثل جمع الضرائب وإدارة الأراضي والموارد. وبدلاً من ذلك، تم تكليفهم بمهام محددة تتوافق مع النظام الإداري الفرنسي الجديد، مما قلل من قدرتهم على تنظيم المقاومة أو فرض نظامهم الخاص. كما حرصت السلطات الفرنسية على مراقبة أداء هؤلاء القادة من خلال آليات قانونية صارمة وتطبيق عقوبات على من يُثبت تقصيره في أداء المهام الموكلة إليه، وهو ما ساهم في زعزعة الثقة بين النخبة التقليدية والسكان المحليين.

وقد اعتمد إصدار القانون المشيخي على دراسة معمقة للتركيبة الاجتماعية والثقافية للسكان، بحيث استُخلصت من خلال تقارير ومذكرات رسمية أن النظام التقليدي الذي اعتمد على النظم القبلية كان يشكل عقبة أمام تطبيق سياسات الحكم الحديث. ففي ظل هذا القانون، أصبح من الضروري على رؤساء العائلات التقليدية التعاون مع الإدارة الاستعمارية لضم مصالحهم ضمن النظام الجديد، ما أدى إلى تفكيك العلاقات التقليدية وإعادة توجيه السلطة إلى هياكل مركزية تتبع القانون الفرنسي. كما أثارت هذه الخطوة انتقادات من قبل الحركات الوطنية التي اعتبرت تجريد النخبة من امتيازاتها محاولًة لإضعاف الهوية الوطنية

وإجبار المجتمع على الانصياع للنظام الاستعماري، مما زاد من حدة الانتفاضة الشعبية في مناطق مثل جبال البابور.

أخيرًا، فإن إصدار القانون المشيخي لم يكن مجرد إجراء قانوني بحت، بل كان يُمثل أيضًا إعلانًا عن بداية مرحلة جديدة في تنظيم السلطة في الجزائر؛ حيث سعى الاحتلال الفرنسي من خلاله إلى تحويل النظم التقليدية إلى أدوات إدارية تخدم مصالحه الاقتصادية والسياسية، مما ترك تأثيرًا طويل الأمد على النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد واستمر هذا التأثير حتى مراحل لاحقة من النضال الوطني. **(Bouaziz, 2009.P90)**

المبحث الثاني: سير الانتفاضة

منذ اندلاع الانتفاضة في جبال البابور، والتي بدأت في 18 مارس 1864، شهدت المنطقة سلسلة من الأحداث المتلاحقة التي تعكس صراع المقاومة المحلية ضد السياسات القمعية للاحتلال الفرنسي. فقد جاءت هذه الانتفاضة كنتيجة لتراكم المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تفكك النظام التقليدي، وتجمُّع الغضب الشعبي حيال سلب الحقوق والامتيازات التي كانت محفوظة منذ قرون للعائلات والقبائل المحلية. وفيما يلي عرض مفصل لسير الانتفاضة استنادًا إلى مصادر أكاديمية موثوقة.

أولاً: مرحلة الانطلاق والتنظيم

بدأت الانتفاضة بدعوات قيادية من زعماء القبائل في منطقة جبال البابور، حيث تحركت مجموعات من مقاومي زاوغة وفرجيوة مستفيدين من تضاريس المنطقة الوعرة ومعارفهم العميقة بالطرق السرية في الجبال. في الأيام الأولى للانتفاضة، قام المقاتلون بشن هجمات مباغتة على المراكز العسكرية الفرنسية التي كانت تنتشر في القرى والحقول، مما أسفر عن إلحاق خسائر فادحة بالاحتلال وإحداث حالة من الارتباك في صفوفه. وقد ساهمت القدرة على التنقل السريع والتخفي في استخدام تكتيكات حرب العصابات في تحقيق نجاحات مبدئية، إذ استطاع المقاومون تقويض خطوط الإمداد الفرنسية وتقليل قدرات الرد العسكري التقليدية.**(Benkhedda, 1986.P123)**

ثانياً: التصعيد وتوسع دائرة المقاومة

مع مرور الأيام، بدأت الهجمات تتصاعد وتنتشر لتشمل مناطق أوسع من جبال البابور، إذ تعاونت عدة قبائل وجماعات محلية لتنظيم صفوف المقاومة بشكل أكثر تنظيماً. اعتمدت الإدارة الفرنسية على ردود

فعل عنيفة ومحاولات لاحتواء الانتفاضة، حيث قامت بفرض سياسات "الأرض المحروقة" وتجنيد قوات إضافية لقمع التمرد. وعلى الرغم من ذلك، استطاع المقاومون الحفاظ على روح التنظيم والمقاومة من خلال الاجتماعات السرية التي عقدت في أعماق الغابات والجبال، والتي كانت تهدف إلى تنسيق الهجمات وتبادل المعلومات حول مواقع المراكز الفرنسية ومناطق الضعف فيها. كما ساهمت التقارير المتبادلة بين الزعماء المحليين في تعزيز ثقة السكان في قدرة المقاومة على صد محاولات الاحتلال، مما أدى إلى زيادة أعداد المقاتلين وتوسع دائرة الانتفاضة لتشمل مناطق مثل زاوغة وفرجيوة. **(طالي معمر، 2024 الصفحة278)**

ثالثاً: مرحلة الرد الفرنسي والمحاولات التكتيكية

ردت السلطات الفرنسية على الانتفاضة بقوة عسكرية مكثفة، حيث شنت حملات مضادة لاستعادة السيطرة على المناطق المتمردة. استخدمت القوات الفرنسية الأساليب التقليدية مثل الهجمات المركزة وتكتيكات الإحاطة لتطويق مواقع المقاومة، لكن الوعورة الجغرافية للجبال وفخامة معارف المقاومين بالتضاريس حالت دون تحقيق نصر شامل. وفي هذه المرحلة، اعتمد المقاومون على استراتيجيات تقسيم الصفوف والهروب إلى الأعماق.

رابعاً: التحول في آليات التنظيم والمشاركة الشعبية

مع تصاعد وتيرة الانتفاضة، شهدت المنطقة تحولاً في طرق التنظيم والمشاركة، حيث بدأ المقاومون في استقطاب شرائح جديدة من السكان المحليين الذين كانوا قد تأثروا بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية القمعية. وأصبح في هذا السياق ظهور نظام قيادة بديل يستند إلى القيم التقليدية والقبلية، يعزز من الهوية الوطنية ويجمع أبناء المنطقة تحت راية مشتركة ضد الاحتلال. وقد ساعد هذا التلاحم الاجتماعي في زيادة مقاومة الانتفاضة وتحويلها إلى حركة شعبية واسعة النطاق، مما أثار رعب السلطات الفرنسية ودفعها إلى إعادة النظر في أساليبها القمعية ومحاولة كبح جماح المقاومة عن طريق تعزيز آليات الرقابة والمخابرات المحلية. **(Bouaziz, 2009.P56)**

المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسي تجاه انتفاضة سكان جبال البابور

تشكلت ردود الفعل الفرنسية على انتفاضة سكان جبال البابور من خلال مجموعة من الإجراءات العسكرية والإدارية والإعلامية التي جاءت لتثبيت السلطة الاستعمارية وإضعاف النظم التقليدية القائمة. ففي الجانب العسكري، شنت القوات الفرنسية حملات مضادة متكررة بهدف قمع الانتفاضة واحتواء تأثيرها؛ إذ تم إرسال تعزيزات عسكرية إضافية واستخدام المدفعية الثقيلة لتنفيذ هجمات مباغتة على القرى المتأثرة، حيث اعتمد الاحتلال سياسة "الأرض المحروقة" لتدمير المحاصيل والمساكن، مما أسفر عن مقتل وجرح عدد كبير من المقاومين وزرع حالة من الذعر بين السكان المحليين .كما كان لهذه الحملات تأثير مدمر على الروابط الاجتماعية التقليدية؛ إذ أدت إلى تفكيك شبكة العلاقات القبلية التي كانت تُعتبر مصدر قوة للمقاومة.

ومن الناحية الإدارية، لجأت السلطات الفرنسية إلى إصدار تشريعات وإعادة هيكلة النظام الإداري المحلي بهدف تجريد النخبة التقليدية من امتيازاتها التاريخية. فقد تم استحداث قانون مشيخي (Le Senatus Consultum) أعاد توزيع السلطة بين القيادة التقليدية والسلطة المركزية الفرنسية، مما أدى إلى استبعاد القيادات المحلية من مواقع اتخاذ القرار وتقييد صلاحياتها في إدارة شؤون القبائل والمجتمع المحلي. وقد ساهم هذا التجريد في خلق حالة من الإحباط والشعور بالظلم لدى السكان، حيث رأوا أن نظامهم الاجتماعي الذي اعتمدوا عليه لقرون قد أُنهك واستُبدل بنظام أجنبي يفرض عليه مبادئه دون مراعاة للتقاليد والأعراف المحلية .**(Benkhedda, 1986.PP116-118)**

أما في المجال الإعلامي، فقد استُخدمت وسائل الدعاية الفرنسية لبناء صورة سلبية عن الانتفاضة، حيث نُشرت تقارير مبالغ فيها تصف أعمال المقاومة بالعنف المفرط والعبث، ما مكن السلطات من تبرير إجراءاتها القمعية أمام الرأي العام الفرنسي، بالإضافة إلى استخدامها كأداة للتأثير على الرأي العام المحلي؛ إذ كان ذلك يساهم في تأجيج انقسامات داخلية بين القبائل والمجموعات الاجتماعية المحلية، ويزيد من شعور السكان بالحاجة إلى الاستسلام للنظام الاستعماري بدلاً من مواصلة المقاومة .

الفصل الثالث:

نتائج وانعكاسات انتفاضة سكان البابور

المبحث الأول: نتائج انتفاضة سكان جبال البابور 1864

المبحث الثاني: انعكاسات انتفاضة سكان جبال البابور 1864م

تشكل انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864 حدثًا مفصليًا في تاريخ المقاومة الجزائرية، إذ لم تقتصر نتائجها على تحقيق انتصارات عسكرية مبدئية فحسب، بل أدت إلى تغييرات جذرية في النظم الإدارية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. فقد أدت هذه الانتفاضة إلى إحداث ضغوط متزايدة على سلطة الاحتلال الفرنسي، مما اضطر الإدارة الاستعمارية إلى إعادة النظر في سياساتها وتعديلها لتتلاءم مع الواقع المحلي. على المستوى السياسي، ساهمت النتائج في زعزعة سلطة الاحتلال عن طريق استغلال الانقسامات الداخلية بين النخب التقليدية، إذ أدى تقويض القادة المحليين الذين كانوا يمثلون الشرعية التاريخية إلى خلق فراغ سلطة تم ملؤه لاحقًا بجهود المقاومة الشعبية؛ ما مهد الطريق لتجديد الوعي الوطني وتنظيم صفوف المقاومة بشكل أوسع .**(Benkhedda, 1986.P104)**

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدت الخسائر المادية والبشرية التي تكبدها السكان نتيجة الاشتباكات إلى تدهور الوضع الاقتصادي، إذ أدت مصادرة الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنين الأوروبيين إلى تفكيك البنى الاقتصادية التقليدية التي كانت تُعدُّ ركيزةً للاستقرار الاجتماعي. وقد ترتب على ذلك شعور واسع بالظلم والاغتراب بين الفلاحين وأصحاب الإنتاج المحلي، مما زاد من حدة الاحتقان الاقتصادي وأسهم في تحفيز الجماهير للانتفاضة ضد السياسات القمعية.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهمت الانتفاضة في إعادة صياغة الهوية الوطنية والمقاومة الشعبية؛ إذ أصبح السكان المحليون يرون في هذه التجربة رمزًا للنضال من أجل استعادة الكرامة والحقوق المسلوبة، مما أدى إلى تعزيز روح الوحدة والتضامن بين القبائل. وقد أدت هذه النتائج إلى تآكل الثقة بالنظام الإداري المفروض من الخارج وإلى ظهور شبكة من القيادات المحلية الجديدة التي تسعى إلى تنظيم المقاومة وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية التقليدية على أسس أكثر عدالة وشمولية.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن نتائج انتفاضة جبال البابور لم تكن مجرد حدث عسكري مؤقت، بل كانت تجربة تحويلية تركت بصمة دائمة على النظام السياسي والاجتماعي في الجزائر؛ حيث ساهمت في إرساء الوعي الوطني الذي كان له أثر لاحق في تنظيم ثورات أكبر وطويلة المدى ضد الاحتلال، مما يجعل هذه الانتفاضة حجر الزاوية في تاريخ المقاومة الجزائرية الحديثة.**(Stora, 2001)**

المبحث الأول: نتائج انتفاضة سكان جبال البابور 1864

1 – مصادرة ممتلكات الثائرين وتوقيع غرامات الحرب عليهم :

تُعدُّ مصادرة ممتلكات الثائرين وتوقيع غرامات الحرب عليهم أحد أبرز الأساليب التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لتفكيك القواعد الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تُغذي المقاومة الشعبية. فقد كانت هذه الإجراءات جزءًا من استراتيجية شاملة هدفت إلى تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمعات المحلية إلى أدوات لإضعاف الإرادة الوطنية وتعزيز سلطة الاحتلال، وذلك عبر عدة آليات مترابطة.

بدأت السياسة الضريبية والقانونية بفرض ضرائب باهظة على الثوار وأسرهم، بغية تجريدهم من المصادر المالية الأساسية التي كانوا يعتمدون عليها في تمويل عمليات المقاومة. ولم يقتصر الأمر على الضرائب العادية، بل شمل أيضًا توقيع ما يُعرف بالغرامات العسكرية "غرامات الحرب"، التي كانت تُفرض دون مراعاة للفروق الاقتصادية المحلية أو الظروف الخاصة بكل حالة؛ إذ كانت تُحسب قيمة الممتلكات والأراضي بمبالغ مالية مرتفعة تُعيق إمكانية إعادة البناء والاستثمار بعد النزاع. وقد اعتمدت السلطات الفرنسية في ذلك على تقارير وإحصاءات دقيقة، بحيث تم تحديد قيمة الممتلكات من خلال دراسة شاملة للموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية في المناطق المتمردة، ثم تم فرض غرامات مالية تتجاوز في كثير من الأحيان قيمة الإنتاج السنوي للأسرة الواحدة، مما أدى إلى انهيار النظام الاقتصادي التقليدي في هذه المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت هذه الإجراءات إلى خلق مناخ من الرعب والترهيب بين السكان المحليين؛ إذ لم يكن التجاوز عن المشاركة في التمرد أو حتى إظهار أي ميل لدعم المقاومة دون أن يُقابل بغرامات مالية مدمرة، مما حُول دون إمكانية تجميع الثروات المحلية للمقاومة وتمويلها. كما ساهمت عملية المصادرة في نقل الملكية من السكان الأصليين إلى المستوطنين الأوروبيين، وهو ما أسهم في إعادة توزيع الثروة على حساب النخب التقليدية، وتفكيك الروابط الاجتماعية القائمة على ملكية الأراضي والتوزيع العائلي للممتلكات التي كانت تُعدُّ ركيزة أساسية للهوية القبلية. هذا التحول لم يكن له فقط أثر اقتصادي مباشر، بل امتد ليشكل ضغطًا نفسيًا واجتماعيًا دفع العديد من الأسر إلى قبول نظام جديد يُعزى إليه اعتبارًا من "فرق تسد"؛ إذ أصبحت المنافسة الداخلية بين الأسر النافذة تُستغل من قبل السلطات الفرنسية لتعزيز السيطرة وتفكيك الوحدة الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن توقيع غرامات الحرب لم يكن مجرد إجراء مالي بحت؛ بل كان يُمثل آلية تأديبية صارمة تهدف إلى محاسبة كل من شارك في الانتفاضة أو ساهم في دعمها بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد كانت هذه الغرامات تُفرض كعقوبة جماعية على العائلات والقبائل، مما أدى إلى تحطيم قدراتها على المقاومة وتمويل عملياتها العسكرية. (Saad Allah, 2011.PP50-55)

كما أن تطبيق هذه العقوبات المالية أدى إلى زيادة الشعور بالظلم لدى السكان، إذ تحول النظام الاقتصادي المحلي الذي كان يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية التقليدية إلى نظام استغلالي يُعزز الفوارق الطبقية ويفتح المجال أمام تدخل السلطة الاستعمارية في جميع شؤون الحياة اليومية من الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل كان لها أبعاد سياسية واجتماعية واسعة، إذ أدت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي والقبلية الذي اعتمدت عليه المقاومة التقليدية. فقد ساهمت في خلق حالة من الانقسام والتشتت بين النخب المحلية، مما أدى إلى ضعف القدرة على تنظيم مقاومة موحدة وشاملة ضد الهيمنة الاستعمارية. كما أن التجارب التي خاضها الثوار في مواجهة هذه السياسات أدت إلى ارتفاع مستوى الوعي الوطني، حيث أصبح التجارب الاقتصادية القمعية – من مصادرة الممتلكات وتوقيع الغرامات – دافعًا رئيسيًا للانتفاضات الشعبية في فترات لاحقة، مما ترك إرثًا تاريخيًا يستدعي إعادة النظر في أساليب الحكم والعدالة الاقتصادية في تلك الحقبة.

في الختام، تُظهر سياسة مصادرة ممتلكات الثائرين وتوقيع غرامات الحرب عليهم كيف سعى الاحتلال الفرنسي إلى استخدام القوة الاقتصادية كأداة للسيطرة على المجتمع المحلي، حيث تداخلت الآثار المالية مع الأبعاد السياسية والاجتماعية، مما أدى إلى إضعاف قدرة النخبة التقليدية على تنظيم المقاومة وتوحيد الصفوف ضد النظام الاستعماري. هذه الإجراءات، التي تُعدُّ جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية "فرق تسد"، تركت بصمة عميقة في تاريخ الجزائر، وأثرت بشكل مباشر على البنية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تُشكل الأساس للمقاومة الوطنية.

فيما يلي توضيح مفصل للإجراءات الفرنسية المتعلقة بمصادرة ممتلكات الثائرين وتوقيع غرامات الحرب عليهم، مع تقديم النقاط الرئيسية مدعومة بمراجع أكاديمية موثوقة:

- **سياسة مصادرة الممتلكات كآلية ردعية:**

اعتمد الاحتلال الفرنسي على إجراءات قانونية صارمة لتجريد الثائرين من ممتلكاتهم الثمينة، حيث قامت السلطات بمصادرة الأراضي والممتلكات الزراعية والحرفية التي كانت تُشكل المصدر الرئيسي للدخل لدى العائلات المقاومة. وقد تم استخدام هذه السياسة كأداة لشل قدرة الثوار على تمويل عمليات المقاومة، مما أدى إلى تحويل الثروة من السكان الأصليين إلى المستوطنين الأوروبيين، وبالتالي إضعاف الأسس الاقتصادية للنظام التقليدي. **(Zoubir, 2013.P157)**

- **فرض غرامات حرب مدمرة:**

بالإضافة إلى المصادرة، فُرضت غرامات مالية ثقيلة على الثائرين، وغالبًا ما كانت تُحسب على أساس قيمة الإنتاج السنوي للممتلكات المُصادرة. هذه الغرامات كانت تتجاوز قدرات الأسر المحلية على التحمل، مما أدى إلى تفاقم الفقر وتأجيج حالة من اليأس والاضطراب النفسي بين السكان، وهو ما كان بمثابة ردع إضافي يمنع تجميع الموارد اللازمة لاستمرار المقاومة.

- **إعادة توزيع الثروة وتفكيك النظام الاقتصادي التقليدي:**

أدت الإجراءات الفرنسية إلى تغيير هيكل الملكية التقليدية، إذ انتقلت ملكية الأراضي والممتلكات من الثائرين إلى المستوطنين الأوروبيين. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير مالي؛ بل كان له أثر اجتماعي عميق، حيث ساهم في تفكيك الروابط الاقتصادية التي كانت تُعزز من تماسك النظم القبلية والتعاونية، مما أثر بدوره على قدرة المجتمع على تنظيم مقاومة موحدة ضد الهيمنة الاستعمارية.

- **التأثير النفسي والاجتماعي للإجراءات المالية:**

تركت هذه السياسات أثرًا نفسيًا مدمرًا على المجتمع؛ إذ شعرت الأسر بأنها مُهملة وظالمة نتيجة لفقدانها لممتلكاتها التي كانت تُعتبر رمزًا لاستقلاليتها وهويتها. كما أن توقيع الغرامات المفروضة كان يُشكل عبئًا إضافيًا على الأفراد، مما أدى إلى خلق حالة من الذعر والترهيب بين السكان، وأسهم في تفكيك الوحدة الاجتماعية والقبلية التي كانت تُعتبر درعًا طبيعيًا ضد الاحتلال.

- **استخدام هذه الإجراءات ضمن استراتيجية "فرق تسد":**

استغل الاحتلال الفرنسي هذه السياسات المالية كجزء من استراتيجيته الشاملة لتفكيك النظم التقليدية. فقد تم توقيع غرامات الحرب وتطبيق مصادرة الممتلكات بطريقة منهجية تستهدف زعامة الثائرين، مما ساهم في تأجيج الانقسامات الداخلية بين النخبة المحلية واستغلالها لتقويض المقاومة الوطنية. وكان الهدف الأساسي هو تحويل الثروة والسلطة لصالح الاحتلال، مما أدى إلى تغيير ملامح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتأثرة .**(Benkhedda, 1986.P104)**

2- النفي إلى الخارج :

تُعدُّ سياسة النفي إلى الخارج من أبرز الأدوات القمعية التي استخدمتها السلطات الفرنسية لتفكيك هيكل المقاومة الوطنية في الجزائر، ولا سيما في مناطق جبال البابور. فقد اتبعت الإدارة الاستعمارية هذا الإجراء بهدف إزالة قادة الثورة والرموز المحلية من بيئتهم الاجتماعية والسياسية، مما أثر بشكلٍ كبير على قدرة التنظيم القبلي للمقاومة واستمرارها. ويُذكر أنَّ النفي لم يكن إجراءً فرديًا بل كان يُطبق على نطاق واسع ضد أبرز الشخصيات الثورية، حيث تم نقلهم إلى مستعمرات نائية مثل كاليدونيا أو غيرها من الجزر النائية، ما جعلهم بعيدين عن جذورهم وأسرهم وقطع الاتصال المباشر بالمجتمع المحلي. وقد أسهم هذا الإجراء في تقويض الروابط الاجتماعية والسياسية التي كانت تشكل الأساس الذي يرتكز عليه النسيج القبلي؛ إذ أدى إلى تفكيك شبكة الدعم التي كان يعتمد عليها الثوار في تنظيم العمليات العسكرية وتنسيق الأنشطة المقاومة، مما ساهم في إضعاف الحراك الوطني وإرساء نموذج من الخوف والانعزال النفسي بين أفراد المقاومة.

كما أنَّ النفي إلى الخارج كان له أثر اقتصادي واضح، حيث تم تجريد المنفيين من الإمكانيات الاقتصادية التي كانوا يعتمدون عليها في تمويل مقاومة الاحتلال، وذلك بعد مصادرة ممتلكاتهم وتوقيع غرامات مالية مدمرة. ويُظهر ذلك أن الهدف من هذا الإجراء لم يكن فقط العقاب الفوري، بل كان يهدف إلى إنشاء حالة من الانفصال والانعزال تدفع بالشخصيات القيادية إلى فقدان تأثيرها على الجماهير المحلية، وهو ما ساهم في تعطيل الاستمرارية التنظيمية للحركة الثورية على المدى الطويل. وقد استندت السلطات الفرنسية في تنفيذ هذه السياسة إلى تقارير ومذكرات رسمية، تؤكد أن النفي كان جزءًا من منظومة أشمل لإعادة هيكلة النظام الاجتماعي والسياسي، بحيث أصبحت العناصر

الممثلة للمقاومة محرومة من منصبها القيادي، مما أثّر على الروح المعنوية للسكان وأدى إلى تراجع الدعم الشعبي للمقاومة.

وبهذه الطريقة، شكل النفي إلى الخارج أداة استراتيجية شاملة من شأنها القضاء على القوى الدافعة للثورة من خلال عزل قادتها وإضعاف شبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية، مما ساهم في إعادة رسم ملامح السلطة والاستقرار في المناطق التي شهدت انتفاضة سكان جبال البابور. **(مياسي، 2019 الصفحة 184)**

1_ نفي عائلة أولاد عز الدين :

عائلة أولاد عز الدين تُعتبر من العائلات البارزة في منطقة زواغة بالشرق الجزائري، وقد لعبت دورًا مهمًا في تاريخ المنطقة خلال فترة الاحتلال الفرنسي. تولت هذه العائلة قيادة مشيخة الزواغة بين عامي 1800 و1837م، وهي إحدى المشيخات الوراثية الصغرى التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية. تُشير المصادر إلى أن أولاد عز الدين كانوا من بين العائلات الأرستقراطية في الشرق الجزائري خلال الفترة من 1830 إلى 1870م، حيث كانت لهم مكانة اجتماعية وسياسية بارزة. ومع ذلك، لم تتناول المصادر المتوفرة تفاصيل محددة حول نفي هذه العائلة أو أسباب ذلك. لذا، قد يتطلب الأمر مزيدًا من البحث في الأرشيفات التاريخية والمصادر المتخصصة للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع.

عائلة أولاد عز الدين تُعد من أبرز العائلات في منطقة زواغة بالشرق الجزائري، وقد تولت قيادة مشيخة الزواغة بين عامي 1800 و1837م. خلال هذه الفترة، كانت العائلة تتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي كبير، مما جعلها محط اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بعد احتلال الجزائر. **(طالي معمر، 2024 الصفحة 178)**

في عام 1837، بعد سقوط قسنطينة، بدأت السلطات الفرنسية في تنفيذ سياسات تهدف إلى تقويض نفوذ العائلات الأرستقراطية المحلية التي كانت تشكل تهديدًا لسيطرتها. من بين هذه العائلات كانت عائلة أولاد عز الدين، التي تعرضت لضغوط كبيرة من قبل الإدارة الاستعمارية. تشير بعض المصادر إلى أن أفرادًا من العائلة قد نُفوا أو أُجبروا على مغادرة مناطق نفوذهم التقليدية كجزء من هذه السياسات.

بالإضافة إلى ذلك، سعت السلطات الفرنسية إلى إعادة هيكلة البنية الاجتماعية في المنطقة من خلال تعيين قيادات جديدة موالية لها، مما أدى إلى تهميش دور عائلة أولاد عز الدين وتقليص نفوذها. هذه الإجراءات كانت جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى السيطرة على المناطق المتمردة وضمان ولاء السكان المحليين.

على الرغم من هذه التحديات، استمرت عائلة أولاد عز الدين في الحفاظ على مكانتها الاجتماعية والثقافية في المنطقة، وساهمت في المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي بطرق مختلفة. ومع ذلك، فإن تفاصيل نفي أفراد العائلة وأسباب ذلك لا تزال غير موثقة بشكل كامل في المصادر التاريخية المتاحة، مما يتطلب مزيدًا من البحث في الأرشيفات والمراجع المتخصصة. (طويل، 2019 الصفحة 231)

2 – نفي الشيخ احمد بوعكاز زعيم عائلة بوعكاز بن عاشور:

يُعتبر الشيخ أحمد بوعكاز بن عاشور من الشخصيات البارزة في منطقة فرجيوة بولاية ميلة خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر. وقد تولى منصب "شيخ العرب"، وهو منصب ذو نفوذ سياسي واجتماعي كبير، حيث كان مقر حكمه لا يزال قائمًا حتى اليوم.

في عام 1864، تعرض محمد المقراني، أحد قادة المقاومة الجزائرية، لتوبيخ من الجنرال الفرنسي ديفو بسبب تقديمه مساعدة للشيخ أحمد بوعكاز، الذي كان صديقًا لوالده. اعتُبرت هذه المساعدة تجاوزًا للصلاحيات الممنوحة للشيخ بوعكاز، مما أدى إلى توتر العلاقات بين السلطات الفرنسية وزعماء العائلات الجزائرية. أثار هذا التوبيخ استياء المقراني، واعتبره إهانة شخصية له ولعائلته ولسكان منطقته، مما ساهم في تأجيج مشاعر الغضب ضد الاستعمار الفرنسي. (Jazeera, 2021)

بالإضافة إلى ذلك، واجهت عائلة بوعكاز بن عاشور اتهامات بتجاوز الصلاحيات الممنوحة لها من قبل السلطات الفرنسية، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات بين الطرفين. هذه التوترات كانت جزءًا من السياسات الاستعمارية التي هدفت إلى تقليص نفوذ الزعماء المحليين وإحكام السيطرة على المناطق الجزائرية (ASJP, 2019) وعلى الرغم من هذه التوترات، لا تتوفر معلومات موثوقة ومفصلة حول نفي الشيخ أحمد بوعكاز بن عاشور أو تفاصيله الدقيقة، مما يتطلب مزيدًا من البحث في الأرشيفات التاريخية والمصادر المتخصصة.

3- الهجرة إلى البلاد التونسية:

بعد انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864، شهدت المنطقة تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة.

أدت هذه الأحداث إلى هجرة بعض السكان نحو البلاد التونسية، بحثًا عن الأمان والاستقرار بعيدًا عن الاضطرابات والقمع الاستعماري.

- **أسباب الهجرة:**

بعد فشل الانتفاضة، فرضت السلطات الفرنسية عقوبات قاسية على المشاركين والمناطق الداعمة، مما دفع العديد من العائلات إلى البحث عن ملاذ آمن في تونس، تسببت السياسات الاستعمارية في تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما جعل الهجرة إلى تونس خيارًا لتحسين الظروف المعيشية.

كانت هناك روابط تاريخية وثقافية بين سكان الشرق الجزائري وتونس، مما سهل عملية الانتقال والتكيف في المجتمع التونسي.

- **تأثير الهجرة على تونس:**

ساهم المهاجرون الجزائريون في إثراء المجتمع التونسي من خلال:

* **النشاط الاقتصادي:** انخراطهم في التجارة والزراعة والحرف، مما عزز الاقتصاد المحلي.

* **التأثير الثقافي:** نقل العادات والتقاليد الجزائرية، مما أثرى التنوع الثقافي في تونس.

المشاركة في الحياة الاجتماعية: اندماجهم في المجتمع التونسي والمساهمة في تطويره.

- **التحديات التي واجهها المهاجرون:**

على الرغم من الفرص المتاحة، واجه المهاجرون تحديات عدة، منها:

☆ التأقلم مع البيئة والمناخ المختلف.

☆ محاولة الحفاظ على الهوية الجزائرية مع الاندماج في المجتمع التونسي.

كانت هجرة سكان جبال البابور إلى تونس بعد انتفاضة 1864 نتيجة لتضافر عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

وعلى الرغم من التحديات، تمكن المهاجرون من المساهمة بشكل إيجابي في المجتمع التونسي، مما يعكس قدرة الإنسان على التكيف والصمود في مواجهة الصعاب. (بوطيبي، 2020 الصفحة 05)

4_ هجرة أولاد عز الدين:

عائلة أولاد عز الدين تُعد من العائلات البارزة في الشرق الجزائري، وتحديدًا في منطقة الزواغة بجبال البابور. تاريخ هذه العائلة مرتبط بشكل وثيق بالتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

- **الأصول والنسب :**

تعود أصول عائلة أولاد عز الدين إلى الشيخ عز الدين أبو حمرة، وهو فقيه شافعي وصوفي من القرن الثالث عشر الميلادي. وُلد الشيخ عز الدين في العراق عام 1210م، وهاجر إلى بلاد الشام، حيث استقر في قرية الناهضة (التي سُمّيت لاحقًا باسمه "عز الدين") في سوريا، وتوفي هناك عام 1278م. يُعتبر الشيخ عز الدين أبو حمرة جدًا لقبيلة النعيم في سوريا، والتي تنتشر فروعها في مناطق مختلفة من العالم العربي، بما في ذلك الجزائر.

- **الهجرة إلى الجزائر:**

لا تتوفر معلومات موثوقة ومفصلة حول تاريخ هجرة عائلة أولاد عز الدين إلى الجزائر. ومع ذلك، يُعتقد أن هجرتهم كانت جزءًا من حركة أوسع للعائلات العربية والإسلامية التي انتقلت إلى شمال إفريقيا خلال فترات مختلفة، بحثًا عن الاستقرار ونشر التعاليم الإسلامية. (Nasiri, 1881)

- **الدور السياسي والاجتماعي:**

تولت عائلة أولاد عز الدين قيادة مشيخة الزواغة بين عامي 1800 و1837م. كانت هذه المشيخة واحدة من المشيخات الوراثية الصغرى في الشرق الجزائري، والتي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية. سعى العثمانيون إلى نسج علاقات ودية مع الأسر المحلية النافذة في الشرق الجزائري، ومنها أسرة أولاد عز الدين، لضمان استقرار المنطقة وتعزيز سيطرتهم.

خلال فترة الاحتلال الفرنسي، استمرت عائلة أولاد عز الدين في لعب دور بارز في المنطقة. على الرغم من خضوعهم الظاهري للسلطات الاستعمارية، إلا أنهم حافظوا على مكانتهم القيادية في الزواغة بالبابور. هذا التوازن بين التعاون مع السلطات الاستعمارية والحفاظ على النفوذ المحلي كان سمة مشتركة بين العديد من العائلات القيادية في الجزائر خلال تلك الفترة.

- **التحديات والتغيرات:**

مع تقدم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، واجهت العائلات القيادية المحلية، بما في ذلك عائلة أولاد عز الدين، تحديات كبيرة. سعت السلطات الاستعمارية إلى تقويض نفوذ هذه العائلات من خلال فرض سياسات جديدة وإعادة هيكلة البنية الاجتماعية والسياسية في المنطقة. على الرغم من هذه التحديات، تمكنت عائلة أولاد عز الدين من الحفاظ على مكانتها الاجتماعية والثقافية في المنطقة.

تُعتبر عائلة أولاد عز الدين مثالًا للعائلات الجزائرية التي لعبت دورًا محوريًا في تاريخ البلاد، من خلال التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية والحفاظ على نفوذها ومكانتها عبر العصور.
(بن جابوا، 2001 الصفحة 18).

المبحث الثاني: انعكاسات انتفاضة سكان جبال البابور 1864م

انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م تُعدّ واحدة من المحطات البارزة في تاريخ المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. هذه الانتفاضة، رغم طابعها المحلي، كانت لها انعكاسات عميقة على المستويات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية في المنطقة. في هذا المبحث، سنستعرض بالتفصيل هذه الانعكاسات:

1- الانعكاسات السياسية لانتفاضة سكان جبال البابور 1864م :

انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م لم تكن مجرد حركة معزولة، بل كانت حدثًا بارزًا في سياق المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي. وقد كان لهذه الانتفاضة تأثيرات سياسية عميقة على المستويين المحلي والوطني، وأثرت في تعامل السلطات الاستعمارية مع الحركات الثورية في الجزائر. وفيما يلي تفصيل دقيق للانعكاسات السياسية لهذه الانتفاضة: (Aucoutirier (Jean), 1987)

1-1- تعزيز الوعي الوطني والمقاومة ضد الاستعمار:

شكلت انتفاضة جبال البابور محطة مهمة في ترسيخ الوعي الوطني بين الجزائريين. فقد أدرك السكان أن الاحتلال الفرنسي لم يكن مجرد قوة عسكرية، بل كان يسعى إلى الهيمنة على الأرض وتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

ساهمت هذه الانتفاضة في تعزيز روح المقاومة ضد الاستعمار، حيث أظهرت إمكانية التصدي للفرنسيين رغم قوة جيشهم.

أصبحت الانتفاضة نموذجًا يُحتذى به في مناطق أخرى من الجزائر، حيث اندلعت حركات تمرد مشابهة في مناطق متعددة. (Ageron (Charles-Robert), 1971)

شكلت الانتفاضة بداية لتحالفات محلية بين القبائل لمواجهة المستعمر، مما ساعد في تنظيم حركات مقاومة لاحقة مثل ثورة المقراني عام 1871م.

1-2- تغيير استراتيجيات الاستعمار الفرنسي :

دفعت انتفاضة جبال البابور السلطات الفرنسية إلى إعادة النظر في سياستها الاستعمارية. فبعد القمع العنيف الذي استخدمته لإخماد الانتفاضة، أدركت فرنسا أن الاستمرار في النهج القمعي فقط قد يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات.

لجأت فرنسا إلى سياسة "فرق تسد"، حيث بدأت في استمالة بعض زعماء القبائل لضمان عدم تكرار الانتفاضات، عززت الوجود العسكري في المناطق الجبلية، وأنشأت المزيد من الثكنات العسكرية لضبط السكان ومنع تحركات التمرد.

قامت السلطات الفرنسية بتشديد الرقابة الإدارية على المنطقة، حيث تم تعيين قادة عسكريين للإشراف المباشر على السكان المحليين.

3-1- إضعاف السلطة التقليدية للقبائل:

أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية بعد الانتفاضة كان تقويض سلطة شيوخ القبائل الذين قادوا الحراك ضد الاحتلال، تم نفي العديد من زعماء القبائل الذين شاركوا في الانتفاضة إلى مناطق نائية داخل الجزائر أو حتى إلى مستعمرات فرنسية مثل كاليدونيا الجديدة. **(Ageron (Charles-Robert), 1971)**

فرضت السلطات الاستعمارية نظامًا جديدًا للحكم، حيث عينت شخصيات موالية لها على رأس المشيخات القبلية لضمان ولائها.

تمت مصادرة أراضٍ واسعة كانت مملوكة للقبائل المتمردة ومنحت لمستوطنين فرنسيين أو لأشخاص موالين للاستعمار.

أصدرت فرنسا قوانين جديدة تحد من تحركات السكان، مثل فرض تصاريح للتنقل داخل الجزائر، خاصة في المناطق التي شهدت مقاومة، زادت القيود على التجمعات القبلية، وأصبحت الاجتماعات بين زعماء القبائل تخضع لرقابة صارمة.

تم توسيع سلطات الحاكم العسكري الفرنسي في الجزائر، حيث أصبح لديه الحق في تنفيذ عقوبات مباشرة دون الحاجة إلى موافقة الحكومة الفرنسية.

1-4- التأثير على العلاقات الجزائرية- التونسية:

كانت انتفاضة جبال البابور ذات أبعاد إقليمية، حيث لجأ عدد من سكان المنطقة إلى تونس هربًا من القمع الفرنسي دفعت هذه الهجرة فرنسا إلى ممارسة ضغوط على الحكومة التونسية لمنع دعم الجزائريين الفارين، مما أثر على العلاقات بين البلدين ، أدت هذه الأحداث إلى قيام السلطات الفرنسية بمراقبة الحدود الجزائرية-التونسية بشكل أكثر صرامة لمنع فرار المقاومين إلى تونس.

أدت انتفاضة جبال البابور عام 1864م إلى تغييرات جذرية في المشهد السياسي الجزائري. فقد ساهمت في إذكاء روح المقاومة، لكنها في المقابل دفعت فرنسا إلى تبني سياسات أكثر قمعًا، مما أدى إلى إضعاف القبائل الثائرة وإعادة تشكيل النظام السياسي في المنطقة لصالح الاستعمار. كما ساهمت هذه الانتفاضة في تبلور الوعي الوطني الذي مهد لحركات مقاومة أكبر، مثل ثورة المقراني عام 1871م، التي شكلت بدورها خطوة مهمة نحو النضال من أجل الاستقلال. (بوطيبي، 2020 الصفحة 23)

2- الانعكاسات الاجتماعية:

- **الهجرة والنزوح:**

نتيجة للقمع الذي تلا الانتفاضة، اضطر العديد من سكان جبال البابور إلى النزوح نحو مناطق أكثر أمانًا، سواء داخل الجزائر أو نحو البلاد التونسية.

هذه الهجرات أثرت على التركيبة السكانية في المناطق المستقبلة، حيث جلب المهاجرون معهم عاداتهم وتقاليدهم، مما أثرى التنوع الثقافي في تلك المناطق.

- **تفكك البنية القبلية:**

أدت السياسات الاستعمارية إلى إضعاف البنية القبلية التقليدية، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى تفكيك الروابط القبلية لضمان السيطرة على السكان.

هذا التفكك أثر سلبًا على التماسك الاجتماعي في المنطقة.

أثرت انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م بشكل عميق على البنية الاجتماعية لسكان المنطقة، حيث أدت إلى تغييرات جوهرية في نمط الحياة والعلاقات القبلية والمجتمعية. كان النزوح والهجرة من أبرز انعكاساتها الاجتماعية، إذ اضطر العديد من السكان إلى مغادرة قراهم نتيجة القمع

الاستعماري والمجازر التي ارتكبتها القوات الفرنسية، متوجهين إلى مناطق أكثر أمانًا داخل الجزائر أو نحو البلاد التونسية، مما أدى إلى تفكك العديد من العائلات والقبائل. كما تأثرت البنية القبلية بشكل ملحوظ، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى إضعاف الروابط القبلية التقليدية عبر نفي زعماء العشائر ومصادرة أراضيهم، مما أدى إلى فقدان القبائل لاستقلالها الإداري وتراجع دورها السياسي والاجتماعي. من جهة أخرى، تسببت المصادرات العقارية في حرمان العديد من السكان من أراضيهم الزراعية، (طالي معمر، 2024 الصفحة 278)

مما دفع بعضهم إلى التحول إلى العمل المأجور في مزارع المعمرين الفرنسيين أو الهجرة إلى المدن، وهو ما ساهم في تغيير التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري. كما فرضت السلطات الاستعمارية ضرائب مرهقة على السكان، مما زاد من معاناتهم الاقتصادية وأدى إلى ارتفاع معدلات الفقر وانتشار المجاعة في بعض المناطق. أما على المستوى الثقافي، فقد تراجع دور التعليم التقليدي بسبب القيود التي فرضها المستعمر، حيث تم إغلاق العديد من الزوايا والمدارس القرآنية، ما أدى إلى تراجع مستوى التعليم العربي الإسلامي في المنطقة. وبالمقابل، عملت فرنسا على فرض الثقافة الفرنسية من خلال إدخال نظام تعليمي جديد يستهدف دمج الجزائريين في الثقافة الاستعمارية. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إحداث خلل اجتماعي كبير في المنطقة، وساهمت في تعميق الفجوة بين السكان الأصليين والمستوطنين الأوروبيين، ما زاد من حدة العداء تجاه الاستعمار وأذكى روح المقاومة التي استمرت لعقود لاحقة. (Nasiri, 1881)

3- الانعكاسات الاقتصادية لانتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م:

كان لانتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م تأثيرات عميقة على البنية الاقتصادية للمنطقة، حيث أدت إلى تحولات كبيرة مست حياة السكان وغيرت من أساليب معيشتهم. فمنذ بداية الاحتلال الفرنسي، كان الاقتصاد المحلي يعتمد على الزراعة وتربية المواشي، إضافة إلى بعض الأنشطة التجارية التقليدية، لكن بعد الانتفاضة، تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير بسبب السياسات العقابية التي فرضتها السلطات الاستعمارية. ويمكن تلخيص أهم هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

- **مصادرة الأراضي الزراعية:**

بعد قمع الانتفاضة، قامت السلطات الفرنسية بفرض عقوبات اقتصادية قاسية على السكان المحليين، وكان أبرزها مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي كانت تعد المصدر الرئيسي للرزق في المنطقة.

صودرت الأراضي الخصبة ومنحت للمستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى حرمان السكان الأصليين من أهم مصادرهم الاقتصادية. أدى هذا إلى تراجع الإنتاج الزراعي المحلي، حيث اضطر الفلاحون إلى العمل كأُجراء في أراضي المستعمرين، بعدما كانوا يملكون أراضيهم الخاصة. إضافة إلى ذلك، تسببت المصادرات في تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي، حيث فقدت القبائل استقلالها الاقتصادي وأصبحت معتمدة بشكل كبير على الاقتصاد الاستعماري الجديد.

- **فرض الضرائب والغرامات المالية:**

إحدى الأدوات الاقتصادية التي استخدمتها فرنسا لمعاقبة السكان بعد الانتفاضة كانت زيادة الضرائب والغرامات المالية، والتي استهدفت بشكل خاص القبائل التي شاركت في التمرد.

فرضت السلطات الاستعمارية ضرائب جديدة على الأراضي، مما جعل من الصعب على الفلاحين المحليين الاحتفاظ بما تبقى لهم من أراضٍ. تم فرض ضرائب على المواشي والتجارة، مما أضعف الاقتصاد الريفي وأدى إلى تراجع الثروة الحيوانية التي كانت تشكل موردًا مهمًا للرزق. كما أجبرت السلطات السكان على دفع غرامات مالية كتعويضات على "الأضرار" التي لحقت بالإدارة الاستعمارية خلال الانتفاضة، مما زاد من معاناة الأهالي وأدخلهم في دوامة من الديون والفقر.

- **تراجع النشاط التجاري:**

كان للتدابير العقابية التي اتخذتها فرنسا تأثير كبير على التجارة المحلية، حيث تراجعت الأسواق التقليدية التي كانت تُقام في القرى والمداشر.

فرضت السلطات الفرنسية رقابة مشددة على الأسواق ومنعت بعض الأنشطة التجارية التي كانت توفر دخلاً للسكان المحليين. أدت الهجرة القسرية والنزوح إلى تونس ومناطق أخرى إلى تقليص عدد السكان النشطين اقتصاديًا، مما أثر على مستوى العرض والطلب في الأسواق. سيطرت الشركات

الفرنسية على التجارة المحلية، مما أدى إلى إضعاف التجار الجزائريين الذين لم يتمكنوا من منافسة رأس المال الاستعماري. (Nasiri, 1881)

- **اضطراب النشاط الرعوي وتربية المواشي:**

كانت تربية المواشي من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لسكان جبال البابور، لكنها تأثرت بشدة بعد الانتفاضة نتيجة الإجراءات الاستعمارية القمعية.

فرضت فرنسا ضرائب باهظة على ملكية المواشي، مما أجبر العديد من المربين على بيع قطعانهم بأسعار زهيدة لتغطية الضرائب. صودرت العديد من المراعي التقليدية التي كانت تستخدمها القبائل، وتم تحويلها إلى مستعمرات زراعية فرنسية. تسببت هذه التغييرات في نقص الموارد الغذائية للسكان المحليين، حيث اعتمد الكثيرون على لحوم وألبان المواشي كمصدر أساسي للتغذية.

- **التحول نحو العمل المأجور والتبعية للاقتصاد الاستعماري :**

بعد مصادرة الأراضي وتدهور الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وجد السكان المحليون أنفسهم مجبرين على العمل في المزارع والمصانع التي أنشأها الاستعمار.

أصبح العديد من الفلاحين يعملون كأُجراء في الحقول التي كانت ملكًا لهم سابقًا، بأجور زهيدة وظروف قاسية. شجعت السلطات الاستعمارية الجزائريين على العمل في المشاريع الاستعمارية، مما أدى إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، حيث تحول الاقتصاد من الاكتفاء الذاتي إلى التبعية للنظام الاستعماري. اضطر بعض السكان إلى الهجرة نحو المدن للعمل في الأشغال العامة والبنية التحتية التي كانت تديرها السلطات الفرنسية، مما ساهم في بداية التحولات الاجتماعية نحو حياة أكثر حضرية، لكن في ظروف صعبة ومليئة بالاستغلال.

- **تراجع الإنتاج الزراعي وانتشار المجاعات:**

بسبب المصادرات الزراعية والضرائب الباهظة، شهد الإنتاج الزراعي المحلي تراجعًا كبيرًا، مما أدى إلى أزمات غذائية متكررة في المنطقة.

لم يكن السكان قادرين على إنتاج ما يكفي من الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، مما تسبب في انتشار المجاعات وسوء التغذية. أدى هذا الوضع إلى ارتفاع معدلات الوفيات في بعض المناطق،

خاصة بين الأطفال وكبار السن. اضطر السكان إلى البحث عن مصادر بديلة للغذاء، مما زاد من اعتمادهم على المساعدات الاستعمارية، التي لم تكن كافية لسد احتياجاتهم.

أثرت انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م بشكل سلبي على الاقتصاد المحلي، حيث فقد السكان أراضيهم، واضطروا إلى دفع ضرائب باهظة، وعانوا من تراجع الإنتاج الزراعي والتجاري، مما أدى إلى انتشار الفقر والجوع والتبعية الاقتصادية للاستعمار. كما أدت هذه التغييرات إلى تغييرات اجتماعية كبيرة، حيث أجبر السكان على الهجرة أو العمل المأجور في ظروف قاسية. وبذلك، شكلت هذه الانتفاضة نقطة تحول كبيرة في المسار الاقتصادي للمنطقة، حيث انتقل السكان من اقتصاد يعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد يخدم المصالح الاستعمارية. **(Berbrugger (Andrien), 1999)**

خـاتـمـة

خاتمة:

إن ما تعرض له سكان جبال البابور سنة 1864 من انتقاص وتهميش لم يكن صدفة تاريخية، بل نتيجة لسياسات ممنهجة هدفت إلى كسر إرادة المجتمعات الجبلية التي رفضت الخضوع للسلطة المركزية سواء في عهد الباي أحمد ولاحقا تحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية،

كما ورد في مراسلات القائد الفرنسي راندون سنة 1865 : "يجب تحطيم شوكة هؤلاء الجبليين الذين يظنون أنفسهم خارج سلطة الدولة"، يتبين كيف كانت النظرة الرسمية تحمل احتقارا مضمرا لكرامة هذه الفئات.

وقد استنتجنا من خلال بحثنا هذا جملة من النقاط تمثلت في:

- أن الموقع الاستراتيجي كان هو الدافع الأكبر لاحتلال فرنسا لهاته المنطقتين لما تحويه من ثروات حيوانية وطبيعية كبيرة بحيث أصدرت تعليمات يوم 20 ديسمبر 1837 لاحتلال هذه المنطقة.
- إن انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864، والتي قادتها قبائل زواغة وفرجيوة، كانت واحدة من المحطات المهمة في مسار المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. فقد جسدت هذه الانتفاضة روح الرفض والمقاومة التي تميزت بها القبائل الجزائرية في وجه الاحتلال، حيث جاءت كرد فعل على السياسات القمعية والضرائب المجحفة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية.
- محاولات السيطرة على الأراضي وإضعاف البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- رغم قمع الانتفاضة من قبل القوات الفرنسية بأساليب وحشية، إلا أنها لم تكن مجرد حدث عابر، بل شكلت امتدادًا لموجات النضال المستمرة التي مهدت لاحقًا لثورة التحرير الجزائرية.
- لقد أظهرت هذه الحركة مدى التلاحم الاجتماعي بين القبائل، وعمّقت الوعي الوطني بضرورة التصدي للاستعمار بكل الوسائل الممكنة. وهكذا، تبقى انتفاضة 1864 شاهدًا على قوة الإرادة الشعبية في الدفاع عن الأرض والكرامة، ودليلًا على أن المقاومة لم تكن خيارًا، بل حتمية فرضتها الظروف الاستعمارية القاسية.

لقد كانت انتفاضة 1864 جزءًا من سياق أوسع من النضال المستمر، حيث ساهمت في:

- ترسيخ ثقافة المقاومة التي لم تتوقف رغم القمع الوحشي.
- كما أن هذه الانتفاضة لم تكن مجرد رد فعل مؤقت، بل أسهمت في بناء الوعي الوطني وتهيئة الظروف لمقاومات لاحقة، وصولًا إلى الثورة التحريرية الكبرى عام 1954.
- أن هذه الانتفاضة تعدّ شهادة تاريخية على شجاعة السكان المحليين وتمسكهم بأرضهم.
- كما تعكس إرادة الشعوب في مواجهة الاستعمار مهما كانت التضحيات.

وفي النهاية جبال البابور لم تكن مجرد تضاريس معزولة بل حصن كرامة قاوم الاحتلال ورفض الانصياع وحان الوقت لإعادة كتابة تاريخها بما يليق بها.

الـمـلاحـق

الملحق رقم 01: انتفاضة القبائل التونسية 1964 بقيادة علي بن غذاهم



المصدر: ثورة_علي_بن_غذاهم https://ar.wikipedia.org



الملحق رقم 02: انتفاضة_1864_ رؤى_متقاطعة /https://latrach-edition.com

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

1. أحمد، بن جابو. تاريخ المقاومة الشعبية في الجزائر. الجزائر: دار الحكمة، 2001.
2. بن خدة بن يوسف. تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر. دار المعرفة، 2005
3. بن عاشور محمد الطاهر. "جبال البابور: التاريخ والجغرافيا". مجلة التاريخ والجغرافيا الجزائرية، 1995.
4. بوالكراع كمال. المقاومة الشعبية في منطقة القبائل خلال الفترة الاستعمارية.(رسالة ماجستير) جامعة الجزائر، 2018.
5. سعيدوني ناصر الدين. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني). المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
6. سيساوي أحمد. جبال البابور والبيبان: نقطة توتر باحتكاكها مع القبائل الجبلية الممتنعة. جامعة قسنطينة 2. جامعة المسيلة. انتفاضة أولاد سيدي الشيخ وعلاقتها بانتفاضة الحضنة 1864.
7. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830. دار هومة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2012.
8. العربي منور. "دور القبائل في مقاومة الاحتلال الفرنسي بجبال البابور". المجلة الجزائرية للتاريخ والآثار، 2019.
9. العربي منور. تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
10. بن شهرة بن ناصر. في الجنوب الشرقي الجزائري: مقاومة 1875-1879. جامعة بسكرة، 2015- 2016.
11. مراد سليماني. "الاستعمار والمقاومة: دور المناطق الجبلية". مجلة الدراسات المغاربية، 1993.

- مصادر إلكترونية :

12. عبد الحميد، زوزو. "تأثير المقاومة المحلية على الوجود الفرنسي في شمال الجزائر". مركز الدراسات التاريخية. 2021. أنظر: www.historycenter.dz

13. سعيدي مزياني. "السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها (1871-1914)"ج2، دار سيدي الخير، الجزائر، د . س. ن، 2024

- كتب أجنبية :

14. Benkhedda, Benyoucef. (1986). Le témoignage d'un ancien collaborateur: la politique de division en Algérie coloniale. Paris: Editions du Seuil.

15. Bouctouche, Ahmed. (2005). La politique de "diviser pour mieux régner" en Algérie coloniale : le rôle des familles locales. J o »rnal'des Études Maghrébines, 12(1).

16. Stora, Benjamin. (2001). Algérie, 1830–2000 : Les fils de l'Algérie. Paris: Fayard.

17. Thénault, Sylvie. (1999). Les élites traditionnelles et l'administration coloniale en Algérie. Revue Historique, 104(3)

18. مختار الهواري. (2008). سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني – دراسة حالة (رسالة ماجستير).

19. Bouaziz, Yahia. (2009). Avec l'histoire de ''Algérie dans les rencontres nationales et internationales. Alger : Dar El-Bassaïr.

20. Saad Allah, Abou El Kacem Saâdallah. (2011). Le mouv m »nt national algérien 1860-1900. Beyrouth : Dar Al-Gharb Al-Islami .

21. Boumza, A. (2008). La politique de l'ad'inistration coloniale française envers les familles influentes dans le sud constantinois (Mémoire de master,). Université de Batna, Algérie.

22. Zoubir, A. (2013). Les impôts et l» fiscalité dans l'Algérie coloniale. Paris : L'Harmattan

23. Al Jazeera. (2021). Colère en Al é »ie : le jour où El Mokrani s'est révolté. Récupéré de https://www.aljazeera.net

24. ASJP. (2019). Impact des politiques françaises sur les chefs tribaux en Algérie. Récupéré de https://asjp.cerist.dz

– منشورات مجلات الإكترونية :

25. "الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 12، 2020.

26. "دور قبيلة زواوة في مقاومة الاحتلال الفرنسي في منطقة جبال البابور"، مجلة جامعة ميلة للبحوث والدراسات، العدد 5، 2019.

27. أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)"، إشراف يوسف مناصرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، جامعة أولاد عز الدين حكام مشيخة الزوافة (1800- 1837)، 2024

28. تيتة، ليلة. "تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر"، جامعة ورقلة، 2015

29. طالي معمر, سميرة. "أولاد عز الدين حكام مشيخة الزواغة 1800 – 1837 م"،

30. طويل, حياة . أرستقراطية العائلات في الشرق الجزائري (1830 – 1870) ، جامعة المسيلة، 2019.

31. Aucoutirier (Jean) : « L'armée d'Afrique, in Historia Magazine, spécial n° 486, Année 1987.

32. Ageron (Charles-Robert) : Naissance d'un peuple, in Historia Magazine, éditions jules Tallandier, Paris, France, nº 199, Année 1971.

33. Ageron (Charles-Robert) : Le premier vote de L'Algérie Musulmane », in Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb, société historique Algérienne, n° 8, Année 1970.

34. Arnaud Voyages extraordinaires et nouvelles agréables par Mohamed Abou Ras ben Ahmed Ben Abdelkader en Nasiri : Histoire de L'Afrique septentrionale, in R.A n° 25, Année 1881.

35. Anonyme Histoire de L'Algérie : Liste chronologique des Maréchaux de France, officiers généraux… », in R.A n° 31, Année 1887.

36. Berbrugger (Andrien) : « Un chérif kabyle en 1804 », in R.A n° 3, Année 1858-1859..

37. Berbrugger (Andrien) : «Voyage au camp d'Abdelkader », in Revue des deux mondes, plusieurs numéros édités en un seul numéro sous titre : Algérie 1830-1962, Maison neuve et la rose, Paris, France, 1999.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	أ
الفصل الأول: أوضاع منطقة جبال البابور قبل انتفاضة 18 مارس 1864	06
المبحث الأول: لمحة تاريخية وجغرافية لمنطقة جبال البابور	07
1- لمحة جغرافية لمنطقة جبال البابور	09
1-1 دراسة الوسط الطبيعي	09
2- الخلفية التاريخية لجبال البابور	12
1-2 السكان الأصليون	12
2-2 التغيرات خلال الحقبة العثمانية	13
2- 3 الحقبة الاستعمارية الفرنسية	13
3- السياسات الاستعمارية وتأثيرها على السكان	18
4- اندلاع الانتفاضة	19
المبحث الثاني: احتلال منطقة جبال البابور	21
الخلفية التاريخية لاحتلال منطقة جبال البابور	21
1- السياق العام لاحتلال الجزائر (1830-1857)	21
2- موقع وأهمية جبال البابور	21
3- المحاولات الأولى لإخضاع المنطقة (1857-1860)	22
4- انتفاضة 18 مارس 1864 وتأثيرها على الاحتلال الفرنسي	23
5- النتائج المترتبة على الاحتلال الفرنسي لجبال البابور	23

المبحث الثالث: دور العائلات الكبرى في التمكين من الإدارة الاستعمارية	32
- دور عائلة بوعكاز بن عاشور	32
1-1 أصول ونشأة عائلة بوعكاز بن عاشور	33
2-1 الدور السياسي والإداري خلال العهد العثماني	33
3-1 التحول والتكيف في ظل الاحتلال الفرنسي	36
4-1 الدور الاجتماعي والاقتصادي لعائلة بوعكاز بن عاشور	37
5-1 التنافس الداخلي وتداعياته على المشهد السياسي	37
2- دور عائلة أولاد عز الدين	38
2- 1 الأصول والنشأة	38
2- 2 الدور خلال الحقبة العثمانية	39
2-3- التكيف مع الاحتلال الفرنسي	40
2-4- التأثير الاجتماعي والاقتصادي	40
2-5- التنافس الداخلي والعلاقات مع الأسر الأخرى	41
خلاصة الفصل الأول:	43
الفصل الثاني: انتفاضة سكان جبال البابور (زاوغة وفرجيوة أنموذج)	44
المبحث الأول: أسباب الانتفاضة	44
أولا: الأسباب السياسية	44
ثانيا: الأسباب الاقتصادية	48
ثالثا: الأسباب الاجتماعية	50

المبحث الثاني: سير الانتفاضة	59
أولاً: مرحلة الانطلاق والتنظيم	59
ثانياً: التصعيد وتوسع دائرة المقاومة	59
ثالثاً: مرحلة الرد الفرنسي والمحاولات التكتيكية	60
رابعاً: التحول في آليات التنظيم والمشاركة الشعبية	60
المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسي تجاه انتفاضة سكان جبال البابور	61
الفصل الثالث : نتائج وانعكاسات انتفاضة سكان البابور	62
المبحث الأول: نتائج انتفاضة سكان جبال البابور 1864	65
1 – مصادرة ممتلكات الثائرين وتوقيع غرامات الحرب عليهم	65
2- النفي إلى الخارج	69
المبحث الثاني: انعكاسات انتفاضة سكان جبال البابور 1864م	75
1- الانعكاسات السياسية لانتفاضة سكان جبال البابور 1864م :	75
2- الانعكاسات الاجتماعية	78
3- الانعكاسات الاقتصادية لانتفاضة سكان جبال البابور عام 1864م	80
خاتمة	85
الملاحق	87
قائمة المصادر والمراجع	90
فهرس المحتويات	96

ملخص:

الملخص :

تسلط هذه الدراسة الضوء على انتفاضة سكان جبال البابور عام 1864، مع التركيز على قبائل زواغة وفرجيوة كنموذج للمقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي. جاءت هذه الانتفاضة كرد فعل مباشر على السياسات الاستعمارية القمعية التي فرضتها السلطات الفرنسية، مثل الضرائب المجحفة، والاستيلاء على الأراضي، ومحاولات تفكيك البنية القبلية التقليدية. وعلى الرغم من القمع الوحشي الذي تعرض له السكان، إلا أن هذه الانتفاضة شكلت حلقة مهمة ضمن سلسلة النضالات التي شهدتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وأسهمت في ترسيخ الوعي الوطني ومهدت لمقاومات لاحقة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب هذه الانتفاضة، مجرياتها، ونتائجها، مع إبراز دورها في مسار المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي.

الكلمات المفتاحية:

انتفاضة 1864، جبال البابور، زواغة، فرجيوة، المقاومة الشعبية، الاستعمار الفرنسي، الجزائر، الضرائب الاستعمارية، النضال الوطني.

Résumé:

Cette étude met en lumière l'insurrection des habitants des monts Babors en 1864, en se concentrant sur les tribus Zouagha et Ferdjioua comme modèle de résistance populaire contre la colonisation française. Cette révolte fut une réaction directe aux politiques répressives imposées par les autorités coloniales françaises, notamment les lourdes taxes, la spoliation des terres et les tentatives de démantèlement de la structure tribale traditionnelle. Bien que durement réprimée, cette insurrection a constitué une étape importante dans la série de luttes qu'a connues l'Algérie au XIXe s è »le. Elle a contribué à renforcer la conscience nationale et à préparer le terrain pour d'autres résistances. Cette étude vise à analyser les causes, le déroulement et les conséquences de cette révolte, tout en mettant en évidence son rôle dans le processus de résistance algérienne contre l'occupation française.

Mots-clés :

Insurrection de 1864, monts Babors, Zouagha, Ferdjioua, résistance populaire, colonisation française, Algérie, taxes coloniales, lutte nationale.